www.kassioun.org

936

الاثنين 21 تشرين الاول 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

ترامب- أردوغان... اتفاق التكاذب والانتصارات الخُلّبية

[05]

الافتتاحية

الشعب يريد... من لبنان هذه المرة!

دخلت المظاهرات الشعبية العارمة في لبنان يوم الأحد 20 تشرين الأول، يومها الرابع على التوالي، ولا يزال زخمها يتصاعد يوماً بعد آخر.

إنّ الانتفاضة اللبنانية الراهنة، تعيد التأكيد مرة جديدة على ما قلناه مطلع هذا القرن، بل وحتى بعد سنوات قليلة من انهيار الاتحاد السوفييتي، من أنّ عصر انفتاح الأفق أمام الجماهير وانغلاقه أمام أعدائها قادم وقريب، وأنّ الدورية التاريخية لحركة الجماهير هي ظاهرة موضوعية لا تتعلق ببلد بعينه أو بشعب بعينه، بل هي ظاهرة عالمية تشمل كل بقعة امتدت إليها الرأسمالية المأزومة وظيفياً وعضوياً؛ أي إنها تشمل العالم بأكمله.

تعيد انتفاضة لبنان «بالتوازي مع ما يجري في العراق وفي تونس وغيرهما» التأكيد أيضاً، على أنّ رياح التغيير العاتية، رياح موضوعية يولدها التفاوت الطبقي الهائل، التمركز المتوحش للثروة والسلطة في يد قلة تسحق بلا رحمة شعوباً بأكملها، وتغلق أمامها أبواب التنمية، وتدفع ببلدانها نحو أزمات أعمق فأعمق مستندة إلى شتى وسائل تفتيت قوة الناس، الطائفية والقومية والأمنية القمعية، بما في ذلك القمع باسم الوطن وباسم محاربة أعداء الوطن وباسم المؤامرة... إلخ.

إصرار أركان السلطة اللبنانية بتياراتها المختلفة، على الحفاظ على النظام نفسه، سواء منها من يريده كما هو تماماً أو من يريد أن يمتطي الحراك لإعادة تقسيم المكاسب والمناصب، ولكن ضمن النظام نفسه، يؤكد أيضاً ما قلناه مراراً ومنذ 2003 حول موت الفضاء السياسي القديم، والذي انقطعت كل صلة حقيقية له مع الناس، وبات يعيش بعيداً عن همومها، وعلى حساب تلك الهموم بالذات في كثير من الأحيان، ويؤكد أيضاً أنّ فضاءً سياسياً جديداً هو في طور الولادة، فضاء يخرج من الناس أنفسهم ليعبر عنهم حقاً وفعلاً، وهو ما سيجري في لبنان وسورية وكل بقعة في العالم، عاجلاً وليس آجلاً.

في الخصوصية اللبنانية، يمكن أن نضيف أنّه ورغم أنّ الانتفاضة العارمة انفجرت في لحظة يعيش فيها المركز الرأسمالي الغربي، وكذا الأنظمة المتحالفة معه علناً أو سراً، في جوار لبنان القريب والبعيد، أزمة عميقة مستعصية وتراجعاً هائلاً يكاد يشل قدرات التخريب والتدخل على غرار ما جرى في العراق وليبيا وسورية خلال العقدين الماضيين، إلا أن هشاشة التركيبة السياسية الطائفية وتعقيداتها، تعني أنّ أخطار التدخلات ليست غائبة إطلاقاً، بل حاضرة وتحتاج إلى يقظة عالية، والتي بدأت ملامحها الأولى عبر الدفع باتجاه قسم الشارع ضمن الاصطفافات التقليدية والثنائيات الوهمية «8 و14 آذار»، وهذه المحاولات لن تقف عند هذا الحد بكل تأكيد...

إنّ تطوير الانتفاضة ودفعها نحو الأمام يمر عبر طريق واحد: احترام كلمة الشعب، والإصغاء إليه جيداً، والتعلُّم منه، ومساعدته على تنظيم حراكه في كل المناطق، وصولاً إلى تمكينه من اختيار قياداته وممثليه الذين يثق بهم، والذين سيشكلون نواة الفضاء السياسي الجديد، والذين باجتماعهم وتوحيد جهودهم على المستوى الوطني سيفتحون الباب نحو حوار وطني شعبي حقيقي يقوده الشعب نفسه، لا حوار تحاصصي بين الزعامات وأرباب السلطة، حوار يسمح بصياغة برنامج الخروج من الأزمة ودفعه باتجاه التطبيق.

العصر هذا هو عصر الشعوب؛ اسألوا الشعب ماذا يريد...؟

شؤون عمالية

شركات برسم التسويات؟

04

شؤون محلية

الحرائق غير مفاجئة

10

شؤون اقتصادية

السماد المحلي السوري أغلى من المصري والتركي

12

شؤون عربية دولية

الانتفاضة في لبنان

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الانتخابات النقابية جارية

منذ بداية الشهر الجاري بدأت التحضيرات المعتادة للانتخابات، وبدأت أيضاً الانتخابات النقابية للعديد من النقابات وفقاً للتعليمات الواردة من قيادة النقابات، وسير العمليات الانتخابية التي جرت إلى الآن تم وفقاً لما هو متوقع أي لم تتغير لا في شكلها ولا في مضمونها من حيث القوائم المغلقة والأسماء المتبناة للجان والمكاتب النقابية، وهذا يعني استمرار العمل النقابي على نفس ما تم من عشرات السنين، والمفترض أن يتغير بالاستفادة من التجربة السابقة التي كانت نتائجها من حيث الفاعلية في الدفاع عن حقوق العمال، وبالمقدمة منها الدفاع عن الأجور التي هي معضلة المعضلات التي تجعل طريقة حلها لصالح تحسين الوضع المعيشي للعمال هو المقياس، أو ورقة عباد الشمس التي ستكشف مدى صحة العملية الانتخابية برمتها حيث الانتخابات ستفرز نقابيين من المفترض أن يكون موقفهم كيف سندافع عن حق العمال بأجور عادلة تحفظ كرامتهم وتحقق العدالة المطلوبة، وهي حصتهم الحقيقية مما ينتجون من ثروة ينهبها كبار الفاسدين والناهبين لهذه الثروة؟.

الانتخابات ليست حدثاً عابراً كغيرها من الأحداث التي قد لا يكترث بها العمال، إن الانتخابات على شكل إجرائها ومضمونها سيتقرر شكل الصراع مع رأس المال الناهب للثروة، خاصة وأن قوى رأس المال منظمة ومحمية بالتشريعات التي تمكنها من عملية الاستيلاء على الثروة التي ينتجها العمال وكل العاملين بأجر، بينما واقع الطبقة العاملة يشير إلى ضعف تنظيمهم وضعف وحدتهم، وهذه نقاط ضعف حقيقية تمنع الطبقة العاملة من الضغط على قوى رأس المال، ومن يتحالف معها في جهاز الدولة لانتزاع حقوقها والدفاع عن مطالبها، والطرف القادر على تأمين درجة من التنظيم والوحدة في صفوف الطبقة العاملة أن يكونوا منضوين في الحركة النقابية والحركة النقابية، تملك برنامجاً واضحاً وصريحاً من حقوق العمال الاقتصادية، ومن حقوق العمال في التعبير عن مواقفهم بالأشكال والطرق التي أقرتها الاتفاقيات الدولية والعربية، وكذلك أقرها الدستور في بعض مواده، وتحرم الطبقة العاملة من إمكانية هذا الفعل المشروع بالدفاع عن حقوقها ومطالبها.

إن العمال يعبرون عن عدم رضاهم عن واقعهم بأشكال مختلفة، ومنها عدم رضاهم عن الشكل القائم الذي تمارس في الانتخابات الجارية.

الحركة العمّالية ستذهب بعيداً في مطالبها؟

منذ تأسيس أول نقابة عمّالية منفصلة عن النقابات المشتركة مع أرباب العمل، كان الهاجس الأول للنقابيين الأوائل استقلال نقاباتهم في كل شؤونها، وهذه الاستقلالية كانت جزءاً من القاعدة المتينة التي استندوا عليها في تطوير نضالاتهم العمالية من أجل أجورهم، ومن أجل ثماني ساعات عمل، ومن أجل تأمين شيخوختهم.

■ عادل ياسين

خاضوا نضالاتهم تلك انطلاقاً من وعيهم لمصالحهم الأولية التي تشكّلت بفعل التجربة المريرة التي عاشها العمال، والتي تطور فيها الوعي والدور بعد تلك المرحلة بفعل عوامل عدة، وأهمها الواقع الموضوعي بالإضافة إلى تطور الصناعة من الحرفة اليدوية إلى الآلة، ودخول قوى وأفكار جديدة سلحتهم ببرامج، وكانت على رأس نضالاتهم بمختلف مراحلها، وتضامن نقابي عمالي أممي كان يساعدهم بخبرته.

لقد ساهمت تلك العوامل مجتمعة بالانتقال إلى مراحل نضالية متقدمة، مثل: القدرة على التفاوض مع أرباب العمل والإضرابات والاعتصامات العمّالية الشاملة التي كانت تحدث في كل المدن الرئيسة التي فيها صناعات، والتي لعب فيها المناضلون الأوائل دوراً ريادياً في قيادتها، وتحقيق وحدة الحركة العمالية والنقابية، وخلق أشكال مختلفة من التضامن فيما بين العمال المضربين، وبهذا تكوّن التكافل والتضامن بين أبناء الطبقة العاملة السورية، وأصبحوا قوة وطنية أساسية تناضل ليس من أجل حقوقها فقط، بل من أجل الدفاع عن الوطن أيضاً.

أي: إن قوة الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية لم تأتِ من فراغ، بل وُلدت في خضمّ المعارك الوطنية، والطبقية التي خاضتها إلى أن وصلت لمرحلة استطاعت فيها انتزاع حقّها بقانون عمل لبّى إلى حدّ ما جزءاً من حقوقها، ونظمت علاقاتها مع أرباب العمل وذلك عبر الضغط المباشر على نواب البرلمان والحكومة بإعلان الإضراب العام حتى تحقيق مطالبهم المقدمة لتلك الجهات.

لقد جرى تطوّر كبير في واقع الطبقة العاملة من حيث عددها ومستواها التعليمي والمهني وتجمعها في منشآت صناعية كبيرة نسبياً، منذ تأميم المعامل في عهد الوحدة وإلى الآن، وتوسع التنظيم النقابي في مهن جديدة لم تكن موجودة سابقاً، وتعتمد التكنولوجيا المتطورة في الصناعة، حيث انعكست تلك التطورات إيجابياً على واقع الطبقة العاملة، من حيث استقرار أجورها وتناسبها إلى حد ما مع الأسعار الرائجة في تلك المرحلة التي رفع فيها شعار «المعامل للعمال»، وأن سورية في مرحلة الانتقال للاشتراكية، بينما واقع حال علاقات الإنتاج ليس كذلك، فقد كانت تسير باتجاه معاكس لتلك الشعارات المرفوعة.

لقد دخلت علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى مفاصل الصناعة، وبدأت تتكون عند العمال تقاليد جديدة في المواجهة والتنظيم، وهذا أتاحه وجود حريات سياسية ونقابية نسبية مكنت العمال والنقابات من القدرة على التحرك بانتزاع جزء من مطالبهم وعلى رأسها قانون عمل متضمنّةً فيه تلك المطالب، حيث كانت موازين القوى السائدة تسمح بمثل ذلك من السلوك.

خط التراجع في دور الحركة النقابية والعمالية بدأ مع الوحدة السورية المصرية واستمر حيث تمت المصادرة والهيمنة عليهما باسم «الاشتراكية» وما تبعها من شعارات يعرفها الجميع.

تتالت التطورات في واقع الحركة النقابية عبر أشكال مختلفة من العمل ضمنها، وتحديد الخطوط الأساسية التي تعمل في إطارها من النقابية السياسية إلى القوانين والتشريعات التي عملت على تجريد الطبقة العاملة السورية من أسلحتها في المواجهة مع مغتصبي حقوقها ورافضي مطالبها، بالإضافة إلى شكل ومضمون العمليات الانتخابية التي يجري فيها تقاسم الكعكة النقابية وتكون فيها إرادة العمال وخياراتهم في تحديد من يمثلهم، آخر همّ لواضعي تلك السياسات الانتخابية.

قانون التنظيم النقابي /84/ والعديد من الوثائق الأخرى، خلقت تناقضاً بين ما هو مرفوع من شعارات وما يمارس على الأرض من إجراءات تجاه كل إنجازات تلك المرحلة اقتصادياً واجتماعياً، وتعمقت تلك التناقضات أكثر مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي جوهره اقتصاد السوق فقط، وما رافقه من إجراءات، وما طرح من سياسات اقتصادية شككت في بدايتها بجدوى ما أنجز وما تحقق، إلى حد أن قطاع الدولة لم يعد قادراً على تحقيق النمو المطلوب.

ومع كل تلك التبدُّلات المؤلمة التي جرت فإن إمكانية تجاوز هذا الوضع ممكنة، خاصة مع التغيّر في موازين القوى، حيث من الضروري أن تقوم النقابات بمراجعة حقيقية تمكنها من إعادة دورها الريادي الذي كانت تقوم به من أجل مصالح الطبقة العاملة، والدفاع عن الإنجازات الذي كانت شريكة حقيقية في تحقيقها، دون أن تكبل نفسها ومن طرف واحد بشراكة لا تلبي مصالح الطبقة العاملة، إن تجاوز هذا الوضع سيردم الهوة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية.

السياسات الاقتصادية التي سارت بها الحكومات المتعاقبة وانعكاسها على حقوق العمال ومصالحهم، وعدم استجابة الحكومة للمطالب التي يطرحها العمال، وتدويرها من عام إلى آخر دون جدوى، خاصةً الطلب الأساس والمستمر للعمال بزيادة أجورهم لتتناسب مع مستوى المعيشة المتدهور باستمرار، كان ينعكس في المؤتمرات النقابية برفض العمال لتلك السياسات وتذمرهم منها.

إن تصاعد حدة الاستياء عند العمال وتذمرهم بسبب أوضاعهم المعيشية وخسارتهم للكثير من حقوقهم، واستمرار السياسات الحكومية على الوتيرة نفسها، سيدفع العمال للبحث عن وسائلهم الخاصة وإيجاد أدواتهم التي تمكّنهم من الدفاع عن حقوقهم، بما فيها حقهم بأجور عادلة تُلبي حاجاتهم الأساسية.

واجبات وحقوق العمال والجزاءات

حقوق العمال وواجباتهم اتجاه العمل تعتبر من إحدى القواعد التي تبنى عليها علاقات العمل، أما المخالفات التي من المفترض أن يلحظها قانون العمل فهي مستمدة من واجبات العامل اتجاه العمل. وبالتالي، المخالفة التي يتعرض لها العامل يجب أن تكون ذات صلة بالعمل، وبالتالي، العقاب لا بد له أن يكون مناسباً للمخالفة التي ارتكبها العامل كي تتحقق الغاية المرجوة منها. وهي ردع مرتكب المخالفة إضافة إلى ردع بقية أقرانه من ارتكاب المخالفات، وعندما يكون العقاب غير متناسب مع المخالفة سواء بأقل أو أكثر من المخالفة فهو لا يحقق الغاية المرجوة منه.

■ نبيل عكام

قام المشرع السوري في قانوني العمل النافذين رقم /17/ لعام 2010 ورقم /50/ لعام 2004، الذي اعتبر نافذاً مع بداية 2005 بوضع مجموعة من المحظورات التي يجب على العامل الالتزام بها من خلال المادة /96/ في القانون رقم 17 والمادة /63/ والمادة /64/ من القانون رقم /50/، وهي متشابهة في جوهرها، وهي الحفاظ على أسرار العمل، قبول الهدايا أو المكافآت من الغير، جمع التبرعات أو التواقيع أو توزيع المنشورات داخل مكان العمل دون موافقة مسبقة، والاحتفاظ بأصل أي مستند خاص بالعمل، وممارسة نشاط يماثل النشاط الذي يمارسه في عمله، العمل لدى الغير دون موافقة صاحب العمل مع بعض الفوارق البسيطة بين القانونين في هذا الجانب، أما حقوق العامل فقد تم التعبير عنها بالمادة /94/ والمادة /95/ من القانون رقم /17/ والتي تشمل العناية الطبية للعامل من توفير وسائل الإسعاف الأولي، وأن يتعهد أطباء مختصون معالجة العمال وتقديم الأدوية اللازمة للعلاج. هذا إضافة إلى تأمين الأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية، وحق الانضمام إلى النقابات العمالية، والحق بالزيادة الدورية للأجور، وحق تكافؤ الفرص والمساواة بالمعاملة وعدم التمييز. أما واجبات العامل فهي تتعلق بأداء العمل بأمانة وإخلاص والتقيّد بمواعيد الدوام، وتنفيذ تعليمات مرؤوسيه والحفاظ على الأدوات أو الأجهزة التي تسلم له من قبل ربّ العمل، واحترام رؤسائه وزملائه مراعاة النظم الموضوعة للمحافظة على سلامة المنشأة والحفاظ على أسرار العمل.

حدد قانون العمل رقم /17/ الفصل الرابع من الباب السادس منه، كما حدد قانون العمل /50/ الفصل الثاني من الباب التاسع منه فصلاً خاصاً بالجزاءات التي يمكن أن تقع على العامل في حال مخالفته لواجباته سواء الواردة في القانون، أو عقد العمل أو النظام الداخلي للعمل، وسُلسلَت العقوبات فيهما على الشكل التالي التنبيه، ثم الإنذار الكتابي، ثم الحسم من الأجر، وتأخير علاوة الترفيع أو الحرمان منها، ثم الفصل من العمل المؤقت أو الدائم، وقد قسم قانون العمل رقم /50/ العقوبات إلى نوعين من العقوبات الخفيفة منها، والعقوبة الشديدة التي تشمل عقوبة النقل التأديبي والتسريح التأديبي وعقوبة الطرد من الخدمة وهي حرمان العمل من الوظيفة بشكل نهائي.

فيما يتعلق بالعقوبات التي تفرض على صاحب العمل لمخالفته هذا القانون وعدم التزاماته بواجباته اتجاه العمال، فهي عبارة عن غرامات مالية تبدأ من خمسة آلاف ليرة ولا تتجاوز المئتي ألف ليرة سورية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل هذه العقوبات يمكن أن تكون رادعة لصاحب العمل؟ وهذه المبالغ ماذا تشكل بالنسبة له في حال قام بأي مخالفة لأية مادة من هذا القانون، أو لو ضرب بعرض الحائط كل هذا القانون. قانون العمل رقم /50/ الخاص بعمال الدولة لم يجدد أي شكل من أشكال الردع للجهة العامة التي تخالف هذا القانون، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن أغلبية المنشآت والمصانع لا تعتمد قواعد وشروط الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية وغيرها الكثير من أجور وتعويضات ولباس....

الطبقة العاملة

إلغاء إضراب

توصل اتحاد العمال الكوري في شركة «مترو سول» وإدارة الشركة إلى اتفاق يوم الأربعاء الماضي، تضمن رفع الأجور بنسبة 1,8%، وتوفير ظروف عمل أفضل لتحسين السلامة في تشغيل مترو الأنفاق. وتعيين المزيد من عمال السلامة والصيانة، وتحسين بيئة العمل بما يتماشى مع زيادة عدد العاملين. كما ذكرت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية تم التوقيع على الاتفاق قبل موعد المطالبة بالإضراب، مما أدى إلى إلغاء الإضراب الذي كان من المتوقع أن يؤثر على المواصلات العامة في كوريا الجنوبية. وكان الاتحاد قد أعلن عن خطط لإجراء إضراب في الفترة من 16 إلى 18 أكتوبر إذا لم يتم تلبية مطالبه. ويعمل الجانبان لإجراء محادثات إضافية حول تحسين سلامة السائقين.

أساتذة الابتدائي في الجزائر يعلنون..

نفذ أساتذة التعليم الابتدائي في 13 من الشهر الجاري إضراباً ضم العديد من المؤسسات التربوية على المستوى الوطني، وقالت نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين في بيان لها إن مطالب أساتذة التعليم الابتدائي، تتلخص في بعض النقاط الأساسية: ضعف القدرة الشرائية الناجمة عن الأجور الهزيلة التي يتلقونها. إعادة النظر في المناهج والبرامج والكتاب المدرسي، واستحداث كتاب موحد لكل شهر، يحمل جميع المواد للتقليل من معاناة التلاميذ. وإلغاء العمل بنظام الدوامين، وتوحيد تصنيف رتبة التوظيف في الرتبة القاعدية لجميع المراحل التعليمية. كما طالبوا أيضاً بالسماح بالترقية التصاعدية لكل المراحل التعليمية وذلك من أجل تحسين مردودية وعطاء الأساتذة.

إضراب عمال النظافة في اليمن

بدأ عمال النظافة في محافظة تعز جنوب غربي اليمن، يوم الخميس 17 من الشهر الجاري إضراباً مفتوحاً للمطالبة بصرف رواتبهم المتأخرة وجميع مستحقاتهم المالية المتأخرة، منذ ما يقارب ستة أشهر للعمال المثبتين، وما يقارب عامين للعمال المتعاقدين. وقام المئات من سكان المدينة في مسيرة احتجاجية للتضامن معهم جابت مدينة تعز، إلا أنها جوبهت بإطلاق النار من قبل عناصر الأمن ويذكر أن إجمالي عمال النظافة في مختلف مناطق محافظة تعز، يبلغ نحو ألفي عامل، منهم 200 عامل في مركز المحافظة، وجميعهم يعانون ظروفاً إنسانية بالغة السوء، وخاصة المتعاقدين منذ أكثر منذ 20 عاماً، الذين يطالبون بتثبيتهم وحتى اليوم لم تتم الاستجابة لهم.

اتحاد العمال وجنرال موتورز يتوصلان إلى اتفاق

توصل اتحاد العمال وشركة جنرال موتورز إلى اتفاق مؤقت بشأن عقد عمل جديد من أجل إنهاء إضراب عمال السيارات في الولايات المتحدة الذي دام أكثر من شهر. وقال اتحاد عمال السيارات في الولايات المتحدة يوم الأربعاء 17 من الشهر الجاري، إنه تم التوصل إلى اتفاق مؤقت مع جنرال موتورز بعد خمسة أسابيع من المفاوضات المكثفة. وأنَّ المفاوضين التابعين للاتحاد حققوا مكاسب مهمة للأعضاء في الاتفاقية المبدئية المقترحة. وأكد نائب رئيس اتحاد العمال الأمريكي «تيري ديتس» أن أولويته الأولى كانت تكمن في تأمين عقد عادل وقوي يستحقه العمال. وتتمثل مطالب الاتحاد في أجور عادلة وحصة من الأرباح والمساواة في الرعاية الصحية.

شركات برسم التسويات؟

منذ أن أطلت برأسها علينا السياسات الليبرالية والاقتصاد الوطني برمته وخاصة القطاع الإنتاجي الزراعي والصناعي يعيش هذا الاقتصاد في دوامة الإصلاحات واللجان التي كانت تنوي «إصلاحه»، كما كانت تقول في مقدمات تشكيل اللجان، ولكن هذا الإصلاح لم يحدث والتطوير ذهب بعيداً في أدراج أولي الأمر والعقد والنهي بهذا الشأن، لا بل جرى طرح الكثير من التنظير من قبل جهابذة الاقتصاد الليبرالي بأن شركات قطاع الدولة تشكل عبئاً حقيقياً على الاقتصاد وتمنع عملية تطوره بالشكل الذي يرونه، أي بالشكل الذي أملاه عليهم صندوق النقد الدولي وخبراؤه الذين أتوا لتقديم الخبرة والمشورة في كيفية التخلص من هذا العبء، وكيفية الذهاب بهذا القطاع الحيوي والهام وقاعدة الارتكاز، التي يمكن أن تستند عليها أية عملية تنمية مستدامة تسهم في تأمين المتطلبات الأساسية للشعب السوري من عمل وسكن وصحة وبنية تحتية، وتخفض إلى حد بعيد من الفقر والبطالة والتهميش وغيرها من القضايا الأخرى التي كان لها عامل مهم في تكوين الاحتقان وعدم الرضا الشعبي عن كل السياسات.

■ عادل ياسين

الأمور الإصلاحية التي طرحت كانت تقوم على أساس كيف ستنسحب الدولة من مهامها الاقتصادية الاجتماعية وفقاً لتلك التوجيهات للمراكز المالية الغربية تحت حجة العبء الذي يرتبه قطاع الدولة الإنتاجي والذهاب باتجاه الاقتصاد الريعي وهو ما يلبي مصالح قوى النهب والفساد الكبير وتكوين الثروة من جهد وعرق ملاين السوريين الذين ينتجون الثروة.

أحد الاقتصاديين الفاعلين في القرار الاقتصادي لخّص التوجه نحو قطاع الدولة والموقف منه عندما قال «لماذا نتصارع على القطاع العام دعوه يموت موتاً سريرياً» والمراد بهذا القول أنّ الإصلاحات التي تطرح لا جدوى منها ولا فائدة كالمريض المصاب بداء عضال لا شفاء له منه فيترك لحاله إلى أن يأتي أجله وهنا لا يتحمل مسؤولية موته أحد بالمعنى المباشر.

لقد طرحت الحكومات المتعاقبة خططاً وتصنيفات للشركات سمّتها خاسرة وحدية ورابحة، وبنت على هذا التصنيف توجهاتها وخطط عملها ليس في الأزمة فحسب بل هذا كان يتم قبل الأزمة التي أصبحت الشماعة التي يعلّق عليها كل الواقع المتردي، وكأن مسؤوليات الحكومات فقط وضع الخطط للتسيير اليومي لواجباتها تجاه هذا الشعب المألوم في لقمته وكلمته.

الآن جاء الاستثمار بعد أن وصل الخراب في قوة العمل وفي الشركات إلى حدوده القصوى، قوة العمل تقلصت عددياً إلى حدودها القصوى لأسباب متعددة في الشركات الإنتاجية العاملة بحدودها الدنيا إنتاجياً، وتردت أوضاعها المعيشية لدرجات كبيرة، والشركات الإنتاجية تئنّ تحت السلوك البيروقراطي والليبرالي للحكومة في تأمين متطلباتها الإنتاجية من حيث تأمين المواد الأولية وقطع التبديل وتطوير خطوط الإنتاج، التي هي على حالها منذ عشرات السنوات.

الحكومة في اجتماعها النوعي الذي كان نتيجته تشكيل لجنة عليا لإصلاح القطاع العام الصناعي، وأسموه الأول، ولكنه ليس الأول، مهمة هذه اللجنة دراسة واقع الشركات من الناحية التنظيمية والاقتصادية ومن ضمن مهامّ اللجنة دراسة الكيفية التي سيكون للقطاع الخاص دور مهم في عملية الاستثمار وإعادة الهيكلة والأخيرة حمالة أوجه كثيره إن لم يتحدد شكل الهيكلة ومضمون الهيكلة المراد القيام بها.

لقد سبق للحكومة أن أصدرت قانون التشاركية، ويبدو أنه قاعدة الانطلاق في عملية الإصلاح المراد القيام به وهو الطريق المعبد لدخول الاستثمارات التي تسعى الحكومة لدخوله، والمؤتمرات التي تعقد بين الفينة والأخرى تحت حجة فرص الاستثمار، وهو دليل على التوجه المراد القيام به.

دعم القطاع الخاص الصناعي وتسهيل العملية الإنتاجية وإشراف الحكومة على المواضع التي ينتج بها من حيث تكملتها لبرنامج الحكومة الصناعية هو الطريق الممكن الذي يبعد كل الطرق المشبوهة في الاستثمار، التي جوهرها الاستثمار في الملكيات العقارية التي تملكها الشركات، والتي يمكن استثمارها من قبل الحكومة لتطوير المنشآت القائمة بأنماط إنتاجية تحتاجها البلاد والعباد.

ماذا عن حقوق العمال؟

تنشر وسائل الإعلام المحلية أخباراً أسبوعية عن فرص العمل والتعيين بعقود سنوية وأخبار إجراء مسابقات التعيين وغير لك.

■ مراسل قاسيون

فقد أعلن مجلس مدينة حماة عن حاجته للتعاقد مع 180 عامل نظافة، وقبول 1676 متقدماً لاجتياز اختبار مسابقة العقود السنوية في جامعة الفرات، مجلس مدينة درعا يعلن أسماء المقبولين للتعيين بصفة عمال نظافة وسائقين.

أصدرت مديرية زراعة السويداء قراراً بتعيين دفعة جديدة من الناجحين بالاختبار الذي أجرته في تشرين الأول من العام الماضي، وذلك بموجب عقود سنوية. وفي تصريحات إعلامية للمديرية، أشارت الأخيرة إلى أن هذه الدفعة من الفئة الخامسة تشمل 33 عاملاً زراعياً و16 حارساً سيباشرون عملهم خلال الأيام القليلة القادمة.

وكانت المديرية عيّنت 50 عاملاً من الدفعة الأولى للناجحين بالاختبار باشروا عملهم مطلع الشهر الماضي بوظائف عمال زراعيين وحراس وفنيين باختصاص كهربائي وميكانيكي سيارات وصواج وحدادة وغسيل وتشحيم.

القضية هنا ليست قضية توظيف وتوفير بعض فرص العمل هناك وهناك، لأن القضية هي قضية مستوى المعيشة من أجور وتأمينات وحقوق.

وهنا نسأل ماذا عن زيادة الأجور يا أرباب العمل في القطاع الخاص والعام؟ ماذا عن الفارق الفلكي بين راتب العامل أو الموظف وبين مستوى المعيشة التي تجاوزت الـ 360 ألف ليرة سورية شهرياً؟ وماذا عن حقوق 2،4 مليون عامل في التأمينات الاجتماعية؟ وماذا عن حقوق مئات الآلاف من المعطلين في فرص العمل؟ فحسب الأرقام المتداولة، هنالك حوالي 4-5 ملايين من القوى العاملة بين العمل المنتظم والموسمي والمؤقت، وأعداد كبيرة من المعطّلين عن العمل في سورية.

ترامب- أردوغان... اتفاق التكاذب والانتصارات الخُلّبية

يتضمن البيان المشترك الأمريكي التركي الذي صدر عقب محادثات يوم الخميس الماضي 17 تشرين الأول، 13 بنداً تبدأ بتأكيد العلاقة بين الدولتين كعضوين في حلف الناتو وبتأكيد التزاماتهما المتبادلة، ثم تنتقل للتأكيد على الشراكة في محاربة داعش. ابتداء من البند السابع يبدأ الكلام عن «المنطقة الآمنة» وعن «نبع السلام»

■ سعد صائب

في البند السابع يعرب الجانب التركي «عن التزامه بضمان سلامة ورفاهية سكان جميع المراكز السكانية في المنطقة الآمنة التي تسيطر عليها القوات التركية». في البند التاسع «اتفق الجانبان على أهمية استمرار إنشاء منطقة آمنة ووظيفتها «معالجة شواغل الأمن القومي لتركيا»، بما في ذلك إعادة جمع الأسلحة الثقيلة من وحدات حماية الشعب وتعطيل تحصيناتهم وجميع مواقع القتال الأخرى».

البندان 11 و12 ينصان على تعليق العدوان التركي لمدة 5 أيام، ريثما تتمكن قوات حماية الشعب من الانسحاب، على أن تتوقف «العملية» نهائياً في حال تم تنفيذ الانسحاب، وبالتوازي توقف واشنطن تنفيذ عقوباتها على تركيا الصادرة بتاريخ 14 من الجاري.

تصريحات بالجملة

إلى جانب البيان المشترك، عقد كل من مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي، «والذي ترأس الوفد الأمريكي إلى أنقرة برفقة بومبيو وجيفري»، وجاويش أوغلو وزير الخارجية التركي، مؤتمرين صحفيين أطلقا خلالهما جملة تصريحات أوسع في مضامينها من البيان نفسه؛ بيَّن ما قاله بنس: «أجرينا اتصالات مع قوات سورية الديمقراطية لضمان انسحابها مسافة 20 ميلاً من الحدود»، وأهم ما قاله هو: «أمريكا لن يكون لها جنود على الأرض في سورية».

وبدوره، أكّد أوغلو على أنّ ما جرى الاتفاق عليه هو «تعليق العملية لخمسة أيام وليس إيقافها» على أنّ إيقافها سيتم في حال جرى الانسحاب المطلوب. وأضاف «سنتحدث مع الروس بعد دخول قوات النظام السوري إلى منبج وعين العرب» و«هدفنا إنشاء منطقة آمنة بطول 44 كم وبعمق 32 كم ونخطط لعودة مليوني لاجئ سوري إليها...»

في الجانب الآخر من العالم، كان ترامب قد احتفظ بالسبق الصحفي لنفسه، فأعلن قبل ظهور بنس وأوغلو على الإعلام، أنّ «أخباراً مفرحة قادمة من تركيا»، وتابع- على طريقته في وصف أي فعل أو أي شخص أو أي شيء بأنه «Great»- واصفاً الاتفاق بأنه عظيم، وواصفاً أردوغان بأنه عظيم وشجاع بعد أن كان خاطبه في رسالة باتت معلنة قبل يوم من ذلك بالقول «لا تكن أحمقاً»...

الموقف الروسي

الجانب الروسي الذي سيستقبل أردوغان يوم الثلاثاء القادم في سوتشي، لم يعلّق بشكل مباشر على «الاتفاق الأمريكي التركي» حيث اكتفى الكرملين بالقول «ننتظر التفاصيل من شركائنا الأتراك»، وذلك بالتوازي مع موقفين أطلقتهما الخارجية الروسية، الأول على لسان لافروف الذي قال «يجب خلق ظروف على الأرض تضمن سيادة سورية وأمن تركيا»، والثاني على لسان المتحدثة باسم الخارجية: «نحن على يقين بأن تحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل والمستدام في هذه المنطقة من سورية، وفي البلاد، وفي المنطقة ككل، لا يمكن أن يتم إلا على أساس بسط سيادتها وسلامة أراضيها، أولاً وقبل كل شيء. وهذا يعني في نهاية المطاف نقل السيطرة على جميع الأراضي السورية إلى الدولة السورية، بما في ذلك الحدود مع تركيا. وفي هذا الصدد، لا يمكننا إلا أن نرحب بتحقيق الاتفاقات الملائمة بين دمشق والأكراد».

انتصار ترامب

الفرحة العارمة التي طغت على تصريحات ترامب ليست تمثيلاً محضاً، وليست بغير أساس؛ فقد مشى الرجل خطوة كبيرة باتجاه تحقيق هدف عامٍ أعلنه منذ حملته الانتخابية: الانكفاء باتجاهٍ الداخل والخروج من «الحروب اللامنتهية»، وهو الهدف الذي حاول تحقيقه في سورية نهاية العام الفائت بتغريدته الشهيرة حول الانسحاب من سورية، أو أنه على الأقل مهّد له في ذلك الوقت، والآن أعاد التأكيد عليه، وقد بدأ الانسحاب فعلاً، وإنْ كان من المبكر نسبياً الركون بشكل كامل إلى أنّ الانسحاب سيتم بشكل كامل فعلاً.

لا بد من التذكير هنا، بأنّ الانسحاب الأمريكي الجزئي من الحدود السورية التركية قد أعلن يوم السادس من الجاري، أي قبل انطلاق العدوان التركي بثلاثة أيام، وهذا الانسحاب بالذات لم يكن إلا تواطؤاً أمريكياً تركياً كلّ لغاياته. ومع إعلان ترامب قراره في السادس من الجاري، بدأت حملة شرسة ضده في الداخل الأمريكي ربما هي الأقوى منذ تسلمه الرئاسة، ومع هذا «الاتفاق- الانتصار» يمكن القول إنه استطاع تمرير قراره باتجاه التنفيذ تحت ستار كثيف من المفرقعات النارية احتفالاً بإنجازه الـ«Great» الذي استطاع الوصول إليه عبر «الضغط والعقوبات التي فرضها على تركيا».

من جهة أخرى، فإنّ ترامب، بهذا الاتفاق، يحاول امتصاص بعض من آثار الخيانة الأمريكية لقوات سورية الديمقراطية وغدرها بهم، ليس حباً بهم، بل لإغلاق الباب في وجه الحجة الأقوى التي يتم الهجوم من خلالها على ترامب داخلياً، وربما أهم من ذلك، هو أنّ المثال «الجديد والمكرر» ولكن الفاقع والوقح، الذي تقدمه واشنطن بسلوكها هذا تجاه من تتحالف معه، سيحمل آثاراً كارثية على مجمل علاقاتها بحلفائها التقليديين وسيدفعهم للخروج من التبعية لها بسرعة أكبر.

وكمحصلة، يمكن القول إنّ ما جناه ترامب من الاتفاق هو انتصار جزئي في إطار الصراع الداخلي، مترافق مع خسارة إضافية للولايات المتحدة ككل في الساحة العالمية عموماً وفي سورية خصوصاً، التي بات الحديث عن حل أزمتها بعيداً عن الأمريكي ودون أي تأثير له، حديثاً واقعياً.

ما جناه ترامب من الاتفاق انتصار جزئي في إطار الصراع الداخلي مترافق مع خسارة إضافية للولايات المتحدة ككل في الساحة العالمية

انتصار أردوغان

العدوان الذي استمر لتسعة أيام، بدأ بالحديث عن منطقة آمنة بطول 444 كم وبعمق 32 كم، وتحول بعد ذلك إلى حديث عن 44 ألف كم مربع، أي عن طول 140 كم بعمق 32 كم، ولم ينته عند حديث أوغلو يوم الخميس عن طول 44 كم وعمق 32 كم، الذي عاد للتغير على لسان أردوغان نفسه الذي عاد به إلى 440 كم، بالتوازي مع تصريحات أطلقها عن أنّ سيطرة الجيش السوري على الحدود هي أمر طبيعي فـ«هذه أرضهم»، والواضح أن البازار يمكن أن يؤول بعد زيارة أردوغان لبوتين بعد غد الثلاثاء إلى طول صفر وعمق صفر.

وإذا كان من «نصر» تركي يمكن الحديث عنه، فهو دفع قسد بعيداً عن الحدود ليحل محلها الجيش السوري، ولكن هذا «النصر» كان قابلاً للتحقيق دون إراقة نقطة دم واحدة، لو سار الأتراك ضمن الخط الذي رسمه الروس والقائل بحوار بين قسد والحكومة السورية من جهة، وتنسيق بين الحكومتين السورية والتركية من جهة أخرى برعاية روسية، وهما الأمران اللذان لا مفر منهما لاستكمال حل المسألة كما ينبغي لها أن تحل؛ أي عبر سيطرة كاملة للجيش السوري على كامل الأرض السورية بما في ذلك كامل الشمال السوري، بالتوازي مع المضي نحو العملية السياسية بشكل جدي عبر تكسير إرادة المعطلين من أي طرف كانوا.

انتصار السوريين

الانتصار الأهم الذي بدأ بالتحقق بشكل عملي، ليس كنتيجة للعدوان التركي، بل ربما العدوان نفسه لم يكن في جوهره أكثر من سيناريو لإخراج ذلك الانتصار، «وبغضّ النظر عن حقيقة النوايا والأهداف التركية»، هو الخروج الأمريكي النهائي من سورية، وهو الأمر الذي بدأ فعلياً والذي ينبغي العمل من أجل استكماله، وباستخدام الأداة الأهم: العملية السياسية وفق 2254.

لماذا لم يظهر حزب الإرادة الشعبية في باكستان؟

يحضر إلى الأذهان سؤال سياسي– فلسفي مهم مرتبط بالأوضاع السياسية الملتهبة في المنطقة والعالم: لماذا ظهر حزب الإرادة الشعبية في سورية؟ ولماذا لم يظهر في لبنان أو العراق أو باكستان مثلاً؟

■ تايه الجمعة

لمحة تاريخية

الجواب عن هذا السؤال يبدّد عدة روايات أسطورية متداولة حالياً ويضع الأمور على سكتها. وقبل الجواب عن هذا السؤال، يجب الخوض بإيجاز في طريق تطور الماركسية منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم.

ظهرت الفلسفة الماركسية منذ أربعينات القرن التاسع عشر في ألمانيا، «وليس في فرنسا أو بريطانيا أو السويد» وتطورت على امتداد عدة عقود، على يدي كارل ماركس وفريدريك أنجلس وزملائهما في الفكر في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية.

كانت ألمانيا حيث عاش ماركس وأنجلس على أبواب الثورة البرجوازية، ورغم أنها كانت متأخرة اقتصادياً بصورة نسبية، إذ إنها سلكت طريق الرأسمالية متأخرة عن إنكلترا وفرنسا، فقد كانت فيها طبقة عاملة متطورة نسبياً. وانتقل مركز الحركة الثورية في ذلك العصر إلى ألمانيا، وهذا ما يفسر كونها هي بالذات موطن الماركسية التي نشأت على تربة ألمانيا الاجتماعية، إلى جانب ذلك، كانت نتيجة تطور تناقضات الرأسمالية العالمية، ونتيجة تطور العلوم وتعميم التجربة التاريخية العالمية لتطور الإنسانية كلها.

لاقت الماركسية نقطة ارتكاز قوية في روسيا «وليست الصين أو الهند أو ألمانيا أو فرنسا» التي انتقل إليها مركز الحركة الثورية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في عصر دخول الرأسمالية مرحلتها الإمبريالية، حيث تطورت الماركسية مع تطور العلوم وتواصل الاكتشافات إلى طورها اللينيني في روسيا، التي كانت الحلقة الأضعف للرأسمالية. وكانت اللينينية استمرار وتطويراً مبدعاً للماركسية في الظروف الجديدة على يد فلاديمير لينين، الذي طورها وأسس حزباً ماركسياً من طراز جديد، هو الحزب الشيوعي البلشفي. ولعب الاتحاد السوفييتي دور المركز في تعميم تجربة الحركة الثورية والأحزاب الشيوعية حول العالم.

سورية نقطة مواجهة هامة

حدد تقرير اللجنة التحضيرية المقدم إلى المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري 2003 «سورية» كنقطة مواجهة هامة مع الإمبريالية، وجاءت الأحداث بين عامي 2011 – 2019 لتقول ربما تكون سورية أكثر من ذلك. ونستطيع القول إن مركز الحركة الثورية قد انتقل في عصر العولمة الإمبريالية إلى منطقة الشرق التي شكلت سورية نقطة مواجهة هامة فيه.

ترتبط الفكرة الأخيرة «سورية كنقطة مواجهة هامة»، مع شيء آخر، هو الحركة الشعبية التي ضربت منطقتنا، ومنها سورية كجزء من الحركة الشعبية العالمية. وفي هذه الظروف بالضبط ولد حزب الإرادة الشعبية في سورية– البلد الصغير جغرافياً– لإنجاز المهام التاريخية الراهنة.

جاء في التقرير: «تخوض سورية اليوم المعركة الأشرس في تاريخها ضد مخططات الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية، ومن كل ما تقدم يتبين أن هذه المخططات تهدف إلى إخضاع وتطويع منطقتنا ضمن إطار مخططاتها العالمية الشمولية، من هذه الزاوية تلعب سورية– تاريخياً من الزاوية الجغرافية السياسية، ومن الزاوية المعنوية– السياسية– أهمية كبرى لإحباط هذه المخططات، ومن ثم إلحاق الهزيمة بها».

انتقال مركز زلزال الحركة الشعبية

تدحرجت الثورة الفرنسية عام 1789 مثل كرة الثلج في أوروبا حتى أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتوقفت الحركة عملياً عام 1848، لتليها حالة سبات مؤقت في الحركة الجماهيرية.

بقيت الحركة خاملة نسبياً حتى انتقال مركز الزلزال إلى روسيا عام 1905، لتبدأ موجة جديدة من الحركة الجماهيرية وصولاً إلى ثورة أكتوبر 1917. ليصبح سدس العالم اشتراكياً، وبعد 1945 أصبح سُدساً العالم اشتراكياً، أي الثلث. وبعد ذلك توقف المد وبدأ ركود الحركة الجماهيرية وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي 1991.

امتدت عملية انغلاق الأفق أمام الحركة الجماهيرية مؤقتاً خلال كامل النصف الثاني من القرن العشرين. وجاء في التقرير المقدّم إلى الاجتماع الوطني الثاني لوحدة الشيوعيين السوريين المنعقد بتاريخ 25 نيسان 2002 في دمشق: «الظروف الموضوعية عالمياً وإقليمياً وداخلياً تنضج أكثر فأكثر، وخاصة بسبب عدوانية الإمبريالية الأمريكية، لعودة الجماهير إلى الشارع، مما يتطلب تسريع خطواتنا بالعودة إلى الجماهير». ولم يأتِ ذلك من فراغ، بل من فهم لحركة التاريخ وتطور السياسة خلال ثلاثمئة سنة ماضية.

وفي عام 2010 انفجر مركز زلزال جديد في الشرق، ونعيش منذ ذلك الانفجار بداية نهوض الحركة الشعبية التي انتقلت إلى طورها الثاني مع بداية الحركة الجزائرية 2018–2019. فالحركة الشعبية ليست ظاهرة سورية أو عربية فقط، بل هي ظاهرة عالمية، شاهدنا ما حدث في السودان والجزائر وبلدان العالم، وقبل أيام قلائل في لبنان والعراق، وفي قادم الأيام في بلدان أخرى.

ولأن عودة الجماهير إلى الشارع هو قانون موضوعي، وعلى أساس استيعاب هذا القانون مبكراً، ظهر حزب الإرادة الشعبية. عشية انتقال مركز زلزال الحركة الشعبية الجماهيرية إلى الشرق، وعشية صعود آسيا ونهاية عصر العولمة الإمبريالية، وفي «سورية» نقطة المواجهة الهامة مع الإمبريالية، ولد وتبلور حزب الإرادة الشعبية في زمن الصعود الجديد، زمن «الشعب يريد».

تحية للشيوعي اللبناني الذي يحيي عيده الـ95 بالنضال الحيّ بين الناس

يتوجه حزب الإرادة الشعبية إلى الحزب الشيوعي اللبناني، الشقيق التوءم للحزب الشيوعي السوري، بتحية رفاقية في عيده الخامس والتسعين الذي يحييه تحت شعار «إلى الشارع»، «لا إنقاذ دون تغيير، ولا تغيير دون مواجهة».

إنّ الشيوعيين اللبنانيين الذين واكبوا كلّ نضالات الشعب اللبناني الطبقية والوطنية، وكانوا في طليعتها في مراحل تاريخية متعددة وطويلة، يثبتون اليوم مرة جديدة، وعبر النضالات المخلصة التي يخوضونها في الشارع، ونعلم أن بينهم من لم ينم ساعة واحدة منذ انطلاق انتفاضة 17 تشرين الأول، يثبتون أنّ المعركة الطبقية والوطنية والديمقراطية هي معركة واحدة لا يمكن الفصل بين جوانبها الثلاثة، ويثبتون أنهم ينتمون أولاً وأخيراً إلى الشعب الموجوع والمنتفض، لا إلى مصالح ضيقة كما هو حال تيارات وقوى كثيرة.

إنّ الدفع باتجاه تنظيم الحركة لنفسها، واحترام كلمتها ونضالاتها، والاستماع إليها والتعلم منها، والدفع باتجاه مساعدتها في اختيار قادتها وممثليها على المستوى الوطني العام وعلى مستوى المناطق، والعمل ضد كل أنواع الثنائيات الوهمية «سياسية كانت أم طائفية»، وضد شتى الألاعيب التي يراد منها امتطاء الحركة، هو المدخل الأساس الذي يتبناه الشيوعيون ويدافعون عنه ضمن نضال مستمر وصلب على مدار الساعة، وهذا الاتجاه وحده ما سيفتح أفق التطورُ والنضج للحركة الشعبية الفتية.

عاش الحزب الشيوعي اللبناني
عاشت الانتفاضة السلمية للشعب اللبناني

حزب الإرادة الشعبية
2019/10/20

حزب الإرادة الشعبية
People's Will Party

«زبدية الفول المغشوشة»

في أحد آخر المحلات التي تقدم طبقاً «أصيلاً» من الفول في حارات دمشق القديمة، يقطع صديقي «المغترب» طعامه، ويُسِرّ لي:

■ نورا أبو الناصر

«الفقر في الوطن غربة»، تلك الجملة المكثفة المقلقة التي أورثنا إياها «محمد الماغوط» لتكوّن فهمنا عن قساوة الظرف المعيشي الذي يخنقنا في شبابنا، تعود مقولته اليوم لتضغط علي أكثر وأسأل نفسي: «كم غربة نعيش في وطننا المسلوب؟»، واليوم، أعود بعد سنوات من الاغتراب خارج بلدي، أعود إلى منزل والدي في دمشق القديمة، أحمل المال الذي حلمنا به يحمينا من الغربة في وطننا، اعود حالماً بالملجأ الوحيد الذي أبتغيه من كل الوحشة التي نعيشها نحن «المغتربين» في الخارج، أعود لأجد نفسي في الغربة المطلقة..!

حارتي، ومنشأ طفولتي هي أزقة دمشق القديمة المهيبة، الحارات التي كانت ملجأ الجمال والشعراء والحالمين، هي اليوم مرتع للقذارة ولا شيء قد يخفف من قساوة هذا الشعور، فـ«المطاعم الجديدة» التي تخترق ليلنا في كل ليلة بضجيجها القميء، وأشكال روادها المفزعة التي تنبئ بقرب وقوع كارثة إطلاق نار أو اشتباك بين حثالة من المجرمين الذي يركبون سيارات حديثة تصدر المزيد والمزيد من الضجيج والنتانة، وتُروّج للدعارة كأنها إرث اجتماعي وطني لا يحق لك حتى استهجانها، لأنها مصدر رزق بعض أبناء حارتك!، أجل صحيح، أبناء حارتي، الذين تركتهم أطفالاً تتقن المزاح واللعب والمشاكسة، هم اليوم أطفال مشوهون بأسلحة ووشوم ولحى، ويتقنون فتح بازارات بيع السيارات والعقارات، سماسرة وبكل فخر، سماسرة في عملهم، وسماسرة في بيوتهم ومع أبنائهم وزوجاتهم، المهم دوماً أن تكون الرابح..

وفي الشوارع التي كانت ملجأ الشاربين والساقين في حانات تحوي من الطيبة أضعاف ما فيها من كحول، باتت اليوم مكنةً لفرم الأحلام والبشر والمال، ببطء وعزم ووقاحة.

فتجربة السير من باب توما إلى حارة القشلة مروراً بشارع الحجر وطالع الفضة، وصولاً إلى حارة اليهود والعمارة حتى باب شرقي، هي تجربة عصيبة مع توتر مستمر بسبب السيارات وصياحها على المارة، وصياح المارة على أبنائهم غير القادرين على إيجاد بقايا الأرصفة المشغولة دوماً ودوماً بسيارات مركونة وكأنها ولدت هناك على الرصيف ولم تزل، وعواء الكلاب المدللة على شخوص ممتعضة تملك المزيد من الكلاب المدللة، ضجيج ضجيج، وحرارة مزعجة من السيارات والمحال والبشر، ثم ليستقبلك قيء يستعمر ما كنا نسميه «حارات العشاق» في محيط حديقة القشلة– حديقة شهداء السريان اليوم– حيث العيون الجافلة وشبان مسلوبو الارادة والأمل، يملؤون الحديقة وحوافها في محاولة بائسة ليكونوا قرب حياة الثراء والمال المسعور الذي يجوب الشارع هناك، مُتسيّداً مُسيطراً، يُعزز نموذج الاستهلاك في كل زاوية من الأعداد المتفاقمة للحانات والبارات التي تمثل السرقة بأوقح صورها.

رفيق طفولتي هو اليوم «متعهد حفلات»، أو «مدير علاقات عامة PR manager» كما يحلو له تسمية مهنته، كل التسميات للتغطية على الواقع الحقيقي الوحيد، هو سمسار أيضاً، لتبييض أموال منهوبة في مجالات جديدة للنهب، وأنا المغترب، لا أجد مفراً من التعبير له عن اشمئزازي من السرقة الموصوفة التي يرتكبها بحقي، في تقديم خدمة ناقصة الجودة ومبتذلة الشكل، بعبارات الاستقبال والاحتفاء التي ترتسم على وجوه تحاول فقط اقتناص المزيد من جيبك ومن عمرك، وردّه المتذاكي السمج والمهين دائماً: «الشاطر بشطارته»..!

اللعنة تستشري أكثر، والغربة عن كل تفاصيل المكان تقسو أكثر، السجائر مغشوشة، الطعام مكرر ومقزز، أصحاب المحلات يستشرسون على زبائن تستشرس في معركة العرض والطلب، الكحول محبط ومغشوش، وشاربو الكحول أخيلة بشر، وشارع «القيمرية» الذي كان مهرباً لجولة على الأقدام بسلام وهدوء في جماليات دمشق الفريدة برقتها، بات ازدحاماً خانقاً وغير منطقي ولا يتناسب مع الكتلة المالية التي ينتجها، ازدحام قائم على منافسة المحلات على فتات الدخل الذي يحمله المتعبون الباحثون عن أسباب غبطة أو فرحة في الشوارع، حيث اعتاد الناس أن يكونوا سعداء، لكنهم اليوم «محاصرون في الداخل»، محاصرون بلصوص القوت وتجار الوهم، محاصرون في الكذبة الكبيرة، إن كل شيء على ما يرام.

»المحاصرون في الداخل»، أولئك الذين اعتادوا في عائلاتهم على التغني بتقاليد يوم العطلة في ارتياد مطاعم تشبههم، يغني فيها مطربهم الذي يعرفونه كأنه فرد من العائلة، يأكلون بلا خوف من التسمم، في الطعام أو في الفاتورة، ويقضون الوقت مطمئنين أن أبناءهم في محيط طبيعي، لطيف، وآمن. هم ما زالوا في ذات الأماكن، محاصرون بصورة الحجارة وتسويقها السياحي الرخيص، محاصرون بآثار مسلوبة روحها، ودخان السيارات وسيجار الخونة يلوث الحجارة ويغطي حياتهم بالخوف، خوف من ضياع أطفالهم في دوامة تهرس كل شي في طريقها، وخوف من الغد المجهول، وخوف من احتمال عراك مع أي من تلك الوحوش المتسيدة في الشارع.

فكل قذائف الهاون التي أمطرت المنطقة لم تمنع أهلها من الخروج يومياً للعيش كبشر يحتاجون التنفس، لكن أصوات ضباع الخمارات وكلابها المدججة بالعنف كافية لدب الرهبة في قلب أعتى العقول وأشجعها، لأن المقولة المرددة باسترخاء وسهولة في أوساط جحافل العهر إياه: «الزلمي حقّو رصاصة»...!

قذائف الهاون لم تمنع من الخروج يومياً للعيش كبشر لكن أصوات ضباع الخمارات وكلابها المدججة بالعنف كافية لدب الرهبة في قلب أعتى العقول وأشجعها

صديق الطفولة الآخر، أراه اليوم يجري بشكل مسعور ومتهافت بين السيارات المترفة، ليقدم خدمة «الفاليه»، المصطلح المتداول لهذه الخدمة، والخدمة تتجاوز ركن السيارات بكثير، والعلاقات المريبة المتسربة بين تفاصيلها هي التروية اللازمة لهكذا جنون سائد بين حجارة التاريخ الدمشقي، وما السلاح والمخدرات إلا تجارة طبيعية في المستنقعات، ومع كل صوت رهيف يختال في شوارع باب شرقي، يدخل إلى الحانة وجه جديد أستهجنه، ينضم إلى مجموعات تشبه بعضها، في مزاحهم المتعالي، ولباسهم المصمم لإظهار اللامبالاة والخفة، وأعمارهم التي لا تتناسب مع كميات الكحول التي يسرفون بها، والشتائم التي يكيلوها لل«التخلف» وال«الجهل» في مجتمعنا، وإذ أسأل، يأتيني الجواب واضحاً: «أطفال المنظمات»، حاملو الدولار المبجل، العاملون في منظمات تمولها شركات، تجني أرباحها من حروب تصنعها ضد أحلامنا وحقوقنا، لتنهب كرامتنا وتدمر حياتنا، وتأتي لاحقاً بمنظمات ترمي لنا المساعدات، وتربي بمالنا المنهوب موظفين منسلخين عن بيئاتهم، ناقمين بلا مبرر، يكرسون عقلية الاستهلاك والتسوّل اللامتناهي في هذا الهباء.

ينهي صديقي «المغترب» المناجاة في شكواه الذاتية هذه، ويشرب آخر رشفة من «زبدية الفول»، تدفع الطعمة الحنونة ابتسامة فرحة على شفتيه، يقول لي بمكر: «هذا الأصيل الوحيد الباقي هنا، يساوي كل ذاك الهراء في الخارج». يودعني كدمشقي متمرس في الحنين، يستقل سيارة الأجرة وينطلق عبر خيالات ضحكات العائلات والأطفال والسوزكيات على جانب طريق المطار، ليعود إلى «غربته» الطبيعية في سقمها وبؤسها وعزلتها، الصريحة بظلمها ووجعها.

فلاحو الرقة بانتظار الانصاف!

يعتبر القطاع الزراعي العصب الرئيس في محافظة الرقة وريفها، إذ يعمل به أكثر من 80% من سكان المحافظة على نهر الفرات. إلى حين بدأت الأزمة السورية، حيث بدأ بالتراجع نتيجتها، وبنتيجة ما قامت به تركيا من تخفيض منسوب مياه النهر منذ بداية عام 2012.

■ مراسل قاسيون

قبل الأزمة السورية، استغلت تركيا الحرب والأزمة السورية والعراقية بشكل تدريجي، حيث انخفض منسوب ارتفاع المياه أمام السد ووصول إلى حوالي 104 أمتار فقط، مما شكل خطراً شبه كامل على العمل الزراعي في محافظتي الرقة ودير الزور، بالإضافة إلى تشكيل خطورة على جسم سد الفرات نفسه، مع العلم أن منسوب المياه أمام السد قبل الأزمة السورية كان بعمق 304 أمتار، وتُخزّن بحيرة الأسد أمامه مخزوناً بحدود 14,3 مليار متر مكعب من الماء، يتناسب مع طول البحيرة الذي هو 83 كيلو متراً، ومتوسط عرضها 13 كيلو متراً.

استغلال وعداء تركي

لقد شكّل هذا الانخفاض في منسوب ماء النهر جائحة للفلاحين في محافظتي الرقة ودير الزور، لتزيد على كارثتهم مصيبة، كون القطاع الزراعي يعتبر العصب الرئيس في معيشتهم، فهاجر قسم منهم، والقسم الباقي ما زال يرزح تحت رحمة الممارسات الاستغلالية والعدائية التركية بما يتعلق بمياه النهر، التي ما زالت تُخفض عنهم، وخاصةً بعد سيطرة «قسد» على المحافظة وبذريعتها.

وفي الوقت الحالي تتراوح نسبة ارتفاع المياه أمام المحطة الكهرومائية حوالي 220 متراً، وهذا لا يتناسب وحجم المشاريع الزراعية في المحافظة، مع العلم بأن المساحة الزراعية في المحافظة تبلغ حوالي 120 ألف هكتار مروي، قسم منها يُروى بالراحة من أمام السد، والقسم الآخر يُروى بالمضخات من أمام ومن خلف السد، والتي تعاني من نقص دائم من مستلزمات الزراعة الأخرى بالإضافة إلى المياه، مما يزيد من معاناة الفلاحين الذين يشتكون ولا يجدون من يرد على شكواهم بسبب الظروف الأمنية في المحافظة.

مشاكل وصعوبات أخرى

تأثر القطاع الزراعي في محافظة الرقة تأثراً بالغاً ولعدة أسباب إضافة إلى قلة مياه الري، فهناك أيضاً صعوبات ومشاكل أخرى تضاف إلى معاناتهم، حسب ما أورده بعض المختصين في حوض الفرات، وما تحدث به الفلاحون، منها:

عدم الاستقرار الأمني.

خروج قسم من محطات الري عن الخدمة.

تدمير الجسور وغالبية مُنظمات الري والأقنية الرئيسة والثانوية والفرعية.

عدم تعزيل شبكة الصرف.

معظم الأراضي الزراعية المنخفضة طبوغرافياً أصبحت في حالة تملح وغير صالحة للزراعة، وارتفاع منسوب الماء الأرضي فيها، بسبب عدم صيانة شبكات الصرف على مدار ثماني سنوات.

قلة آليات التعزيل الصرفي، حيث يبلغ طول شبكة الصرف في المحافظة /2270/ كيلومتراً.

تدمير الجسور ومُنظّمات الري أيضاً في قناة البليخ أدى إلى فوضى عارمة في توزيع المياه بين الفلاحين، ضمن الأقنية الثانوية والفرعية الباقية، بسبب استجرارها العشوائي.

قلة عناصر الكادر الفني المشرف على عمليات الري والزراعة، حيث عادت الزراعة إلى الحالة البدائية.

انتشار الآفات الزراعية الحشرية والبيئية التي تفتك في المحاصيل الزراعة، وتُؤدي إلى تدني الإنتاج، مثل: الصدأ البرتغالي في محصولي القمح والشعير، ودودة اللوز الشوكية في محصول القطن.

المبيدات الحشرية على الأغلب كانت تُجلب من تركيا، وهي فاسدة وتعطي مناعة للحشرات وغالية الثمن، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من الأسمدة وغلاء أسعار الفلاحات واليد العاملة.

تدني أصناف بذور المحاصيل الصيفية، مثل: بذار القطن حلب، ورقة، المقاومة للحرارة والطقس، واستبدالها ببذور تركية لا تناسب طبيعة الجو الموجود في المنطقة، وتدني الصنف إلى أرذل الأصناف، وهذه الحالة موجودة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة «قسد» .

تسويق إنتاج المحاصيل الزراعية تتحكم به «قسد»، وتأخذ نسبة عالية تصل إلى 30% من السعر، كونها تأخذ المحصول وتبيعه لتجار وسماسرة مرتبطين بـ«الإدارة الذاتية».

هناك خمس محطات ضخ عملاقة في المحافظة، اثنتان خارج الخدمة و3 قيد التشغيل فقط، وهذا يسبب نقصاً كبيراً في مياه الري.

أغلبية الفلاحين لم يقوموا بزراعة الكثير من المحاصيل الصيفية ومنها القطن، بسبب تخوّفهم من عدم توفير مياه الري لها، وهذا يضر بحياتهم المعيشية والاقتصادية والاجتماعية.

إن انخفاض مياه النهر يسبب ضرراً بالغاً على جسم السد، وعلى توليد الطاقة الكهربائية مما يؤثر على تشغيل محطات الضخ التي تروي المحاصيل من مياه النهر مباشرة.

هذه بعض أوجه المعاناة والهموم المتراكمة خلال الأزمة الحالية والمستمرة التي تواجه الفلاحين في محافظة الرقة، والذين لم يجدوا من يستجيب لشكاواهم المتكررة حيالها من أي طرف حتى الآن، رغم أهمية ذلك ليس على وجودهم وحياتهم فقط، وإنما على مستوى الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني أيضاً، وكلهم أمل بالإنصاف، عسى تكون المرحلة المقبلة تحمل بوادر الانفراج عليهم وعلى الوطن.

تركيا لا تعترف بالقانون الدولي

إن المسالة المائية تعد من أكبر وأهم المسائل التي تواجه العالم اليوم بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، ولها أسباب متعددة ويبقى أهمها: أن مصادر المياه في الدول العربية تأتي من منابع خارج الإقليم، مثل: تركيا وإيران وإثيوبيا، مما جعل هذه الدول رهينة التبعية والاستغلال المائي.

ونهر الفرات يبلغ طوله 2940 كيلو متراً، ووفق المعايير الدولية والقانون الدولي يعتبر نهر الفرات نهراً دولياً، وقد رفضت تركيا الاعتراف في قانونيته، وقد جرت اتفاقيات عديده دون جدوى، بسبب عدم التزام تركيا بها مع الجانبين السوري والعراقي، فأنشأت سدوداً وخزانات مائية دون التشاور مع دول الجوار المشتركة معها في حوض نهر الفرات. وقد استغلت سابقاً الخلافات السورية العراقية السياسية، بحجة عدم اتفاق الدولتين سورية والعراق على تقاسم حصتهما من المياه التي تأتي من تركيا، وألحقت ضرراً بالغاً في اقتصاد الدولتين وذلك بتخفيض منسوب مياه النهر، ورغم انتهاء الظروف السابقة، إلاّ أنها استخدمت مبدأ الاستخدام التعسفي في استثمار المياه مرات عديدة سابقاً وحالياً، وكان سلاحاً اقتصادياً وسياسياً بيدها ضد الدولتين، وكانت اتفاقية عام 1987 بين سورية وتركياً، والتي بموجبها يكون تدفق نهر الفرات 500 متر مكعب الثانية لكل من سورية والعراق، ثم اتفقت العراق وسورية بتاريخ 1990/4/16 على تقاسم مياه النهر، والتي هي500 متر مكعب الثانية، بحيث تكون حصة سورية 42% والعراق 58% من المياه الآتية من تركيا، وبقيت هذه الاتفاقية مؤقتة وغير منفّذة في الواقع.

تستمر تركيا حالياً في تخفيضها لتدفق المياه حتى ملء خزان سد أتاتورك التي مدتها خمس سنوات، واستمر الوضع بهذا الشكل، رغم أن سورية قامت بتسجيل هذه الاتفاقية في الأمم المتحدة لضمان حق الدولتين سورية والعراق مع جارتهما تركيا، وأصبحت حصة سورية 6,66 مليار متر مكعب، وحصة العراق 9,10 مليارات متر مكعب، وحصة تركيا 15,7 مليار متر مكعب في العام، إلاّ أن تركيا لا تلتزم بذلك.

المعلمون.. رسالة تدفعهم ومعاناة تطحنهم

يقف المعلم ساعاتٍ طوال أمام الطلبة حاملاً مهمّات تكاد تكون أشبه بالمعجزة لمن استطاع القيام بها على أتم وجه، وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تفرض نفسها عليه، معيشياً وخدمياً، بل ونفسياً أيضاً.

■ خالد العاصي

يُطلب من المعلم ضبط الصف، والسيطرة على شغب بعض الطلاب، بالوسائل والأساليب التربوية طبعاً، وذلك من أجل تسهيل مهمته للقيام بدرسه في وقت قياسي هو خمسٌ وأربعون دقيقةً، من المفترض أن تتضمن إيصال المعلومة المطلوبة والتأكد من فهمها من قبل جميع الطلاب، بغضّ النظر عن تباين مستوياتهم، فهذه أيضاً جزء من المهمات، ولكم أن تتخيلوا مقدار تناسب الوقت المخصص للحصة الدرسية مع المهام المطلوب إنجازها خلاله، وخاصة مع المناهج الجديدة وطرائقها، ومع وجود 40 طالباً وربما أكثر في الشعبة الصفية.

واقع وإمكانات ومهمات

الأمر بالنسبة للمعلم لا يقف عند حدود المعاناة من الصوت المبحوح وذلك لاضطراره إلى رفعه بسبب الضوضاء ودروس الرياضة في باحة المدرسة، هذا إن كانت الشعبة الصفية منضبطة أصلاً، حيث لا يكاد ينتهي من معركة الضبط والسيطرة لتفتح المعركة الدرسية وفقاً للمنهاج المقرر، الذي يبدو بعيداً عن واقع الطلاب وظروفهم وإمكاناتهم، والحديث هنا ليس عن الإمكانات الذاتية للطلاب بقدر الحديث عن الظروف الموضوعية التي يعيشونها مع أسرهم في ظل الواقع الاقتصادي المعيشي القاسي على الجميع، كما هو بعيد عن واقع وإمكانات المدارس وتوزيع الشعب الصفية وأعداد الطلاب فيها، وهذا ليس كلاماً من باب المبالغة، بل من باب الواقع نفسه، فالمناهج الجديدة وطرائقها ومستلزماتها لا تتناسب مع واقع وإمكانات المدارس.

ومع ذلك فإن المعلم يسعى جاهداً كي يُمكّن الطلاب من مهاراتهم وفقاً لمعطيات المناهج ومضمونها قدر الإمكان والمتاح من إمكانات متوفرة، والتي يتكبد عليها بعض المعلمين نفقات إضافية من جيوبهم وعلى حسابهم كي يؤدوا دورهم ومسؤوليتهم ورسالتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل معلم ملزم بـ 19 ساعة درسية أسبوعياً بالحد الأدنى، وبالنسبة لمعلمي الحلقة الأولى في التعليم الأساسي أكثر من ذلك.

أما الاستثناء الذي من الممكن أن يستشهد به البعض عن لامبالاة بعض المعلمين أو تراخيهم أو عدم تمكنهم، وما إلى ذلك مما ينسب لهؤلاء القلة، فهو الاستثناء الذي يثبت القاعدة ولا ينفيها، فغالبية المعلمين يقومون بمهامهم ويؤدون رسالتهم باذلين من أجل ذلك كل الجهود والطاقات والإمكانات، وغالباً ما يقوم هؤلاء وبجهود ذاتية بتذليل الكثير من الصعوبات التي تواجههم من أجل استكمال مهامهم، ولو على حسابهم، وهذا ليس شكل من أشكال المبالغة بقدر ما هو توصيف واقعي يمارسه الغالبية من المعلمين والمعلمات في مختلف المدارس وبمستوياتها المختلفة.

مزيد من الإنهاك

هذا الانهاك والجهد لا ينتهي مع نهاية الدوام المدرسي بالنسبة للمعلمين، فغالبية هؤلاء يعملون أعمالاً إضافية بعد ساعات الدوام الرسمي من أجل الحصول على أجر إضافي يسد رمق معيشتهم بالحدود الدنيا، في ظل واقع الأجور المتدنية مقارنة مع مستويات الأسعار والمتطلبات المعيشية، وهم على ذلك حالهم كحال جميع العاملين بأجر الذين يعانون من تردي الأوضاع المعيشية عموماً.

الانهاك والجهد لا ينتهي مع نهاية الدوام المدرسي فالغالبية يعملون أعمالاً إضافية بعد ساعات الدوام من أجل الحصول على أجر إضافي يسد رمق معيشتهم

جزء لا بأس به من المعلمين يسعون إلى العمل باختصاصهم، سواء عبر التدريس في بعض المعاهد التعليمية الخاصة لعدة ساعات أسبوعياً، وهؤلاء قلة جداً، أو في الدروس الخصوصية، وهؤلاء من المحظيين بحال حصلوا عدة ساعات درسية في الأسبوع، والبقية الباقية يعملون في مهن لا علاقة لها باختصاصهم حسب المتاح والمتوفر في سوق العمل اضطراراً، ليصل المعلم بنهاية يوم عمله مرهقاً ومنهكاً، ومع ذلك فهو مطلوب منه أن ينجز بعض المهام الإضافية ليلاً من أجل يوم عمله في الصباح التالي، مثل تحضير دروس اليوم التالي، وإعداد الأسئلة ووضعها سواء للمذاكرات أو للامتحانات، بالإضافة إلى عمليات التصحيح والتقويم والمحصلات، وغيرها من المهام الكثيرة الأخرى التي لا يقل الجهد لقاء إنجازها ما بعد ساعات الدوام عن الجهد خلال الدوام.

استنزاف ونتائج

هذه الطاقة المستنزفة يومياً حتى الرمق الأخير بالنسبة للمعلمين تظهر تداعياتها السلبية مع مرور الوقت والزمن، وخاصة على مستوى تردي الوضع الصحي لهؤلاء، فهذه المهنة المرهقة لها آفاتها وأمراضها المهنية الكثيرة، اعتباراً من بحة الصوت وأمراض الحنجرة والجهاز التنفسي، مروراً بأمراض الرقبة والعمود الفقري والهيكل العظمي عموماً، وليس انتهاءً بالأمراض العصبية، وصولاً للضغط النفسي وتداعياته ونتائجه الوخيمة، وكل ذلك طبعاً يتبعه الكثير من الإنفاق والتكلفة والعبء المادي المضاف إلى الأعباء الكبيرة الموجودة سلفاً.

أما الأكثر أهمية من حيث النتائج السلبية بنتيجة تراكم هذا الإرهاق مع تداعياته المرضية فهو الوصول إلى حال التراجع في الأداء من قبل بعض المعلمين على مستوى المهام والرسالة المتوخاة، والتي يدفع ضريبتها الطلاب بالنتيجة، والتي تقف عندها الإدارات والمسؤولون التربويون في الحلقات الأعلى من بوابة المتابعة والمحاسبة والعقوبة، كما يقف عندها ذوو الطلاب من بوابة تحميل المسؤولية والمعاتبة بالحد الأدنى، لتشكل مع كل ما سبق عبئاً إضافياً على عاتق المعلم المنسي بمعاناته وهمومه وظروفه.

لا شكّ أن المهمات الملقاة على عاتق المعلمين تعتبر كبيرة، وهي كذلك إذا ما قرناها برسالتهم الأسطورية المتوخاة افتراضاً، لكن في ظل هذا الواقع المهني المستنزف والمعيشي الضاغط، وفي ظل اللامبالاة الرسمية تجاه حقوق هذه الشريحة الكبيرة ومعاناتها، كما غيرها من الشرائح الاجتماعية المفقرة الأخرى، وبعيداً عن الخوض بالحديث عن السياسات التعليمية بما لها وما عليها، أو بالمناهج «الجديدة» والملاحظات عليها، لا غرابة في السؤال: إلى أين تريد الحكومة الوصول بهذه الشريحة ومهامها ورسالتها في ظل استمرار ظروف الإنهاك التي تطالها وتطحنها، معيشياً وصحياً؟.

الحرائق غير مفاجئة وعامل الطبيعة متهم «لبّيس»!

جريمة جديدة تطال مساحات واسعة من الغابات والحراج والأراضي الزراعية حرقاً خلال الأسبوع الماضي في أربع محافظات دفعة واحدة «حمص- حماة- طرطوس- اللاذقية»، وعلى مدار عدة أيام بلياليها، مع تسجيل العديد من الضحايا والإصابات بسببها، بالإضافة إلى الأضرار المادية وفي البنية التحتية، وكما العادة كانت الرياح هي المتهمة الرئيسة بتعاونها مع الجفاف في هذه الكارثة المتجددة سنوياً.

■ عاصي اسماعيل

المفاجأة أنه لا مفاجأة في الأمر! فتوقيت اشتعال الحرائق وانتشارها واتساع رقعتها بات معروفاً، حيث تتكرر هذه الحرائق على شكل مسلسل سنوي يبدأ مع بداية فصل الخريف وينتهي مع بداية فصل الشتاء من كل عام، والمفاجأة الأكبر غير المفاجئة أيضاً هي أن الاستعدادات لمواجهة الحرائق لم تتغير، أما الأمر الذي بات متفقاً عليه فهو أن عوامل الطبيعة «لبّيسة» وهي قابلة أن تتحمل أوزار الجريمة والتقصير، كي يستمر المسلسل.

المجرم الشبح

لن نخوض بتفاصيل الحرائق الأخيرة وأماكن انتشارها وتواريخ اشتعالها، كما لن نستفيض بنتائجها الكارثية على الاقتصاد والبيئة والإنسان والمستقبل، فقد سبق وأن أشبعت جميع هذه الجوانب تفنيداً وتفصيلاً بشكل أو بآخر خلال العقود الماضية، وخلال السنين الأخيرة، ومع كل حريق ينشب في الغابات والحراج والأراضي الزراعية، سواء عبر صفحات قاسيون أو عبر وسائل الإعلام الكثيرة الأخرى وبجميع أنواعها، المقروءة والمرئية والمسموعة، لكن ما يجب التركيز عليه، هو أن هذه الجريمة المكررة ما زالت مستمرة، كما ما زال التعامل معها قاصراً على عمليات الإطفاء فقط، مع تحميل وزرها لعوامل الطبيعة والظروف الجوية والمناخية، مع الإشارة إلى بعض أوجه الإهمال بما يخص العامل البشري في بعض الأحيان، وفي حالات نادرة تتم الاشارة إلى مفتعلي الحرائق وكأنهم أشباح من كوكب آخر، والأهم أنه حتى في حالات توجيه الاتهام للبعض من هؤلاء لا أحد يعلم مآلات التحقيق معهم، وهل وصلت إلى مبتغاها، ليس على مستوى الوصول لمشغليهم والمستفيدين منهم فقط، بل ولمن قام بالتغطية على أعمالهم والتستر عليهم فساداً وتكسباً، فهؤلاء جميعاً يعتبرون شركاء بالجريمة، بل دورهم أهم وأكبر من مفتعلي الحرائق أنفسهم، حيث غالباً ما يضحى بهؤلاء بكل سهولة طبعاً بمقابل درء توجيه التهمة للمجرم الحقيقي الذي سخرهم لخدمته وسهل عملهم.

استسهال الجريمة

الحديث عن فاعلين ومستفيدين من هذه الحرائق ليس جديداً، وخاصة على ألسنة الأهالي في القرى والبلدات المحاذية لمناطق اشتعال الحرائق سنوياً، فهؤلاء الأهالي غالباً ما يشيرون إلى تجار الفحم والحطب، بالإضافة إلى تجار الأراضي والعقارات والمستثمرين بالتعاون مع الفاسدين، إلى أنهم المستفيدون من الحرائق التي تلتهم الغابات والحراج، كما تظهر بين الحين والآخر بعض التصريحات الرسمية التي تتحدث عن أن بعض الحرائق كانت بفعل فاعل، مع الإشارة ضمناً إلى شريحة من المستفيدين منها، ولكن غالباً يبقى كل ذلك «ضد مجهول» أو بسبب عوامل الطبيعة، وكفى الله المؤمنين القتال، فيفلت الجاني والمحرض والمستفيد من العقاب، وتستمر الجريمة على حساب التهام المزيد من غاباتنا وحراجنا وأراضينا الزراعية.

تعليقاً على الحرائق الأخيرة، وبحسب إحدى الصحف المحلية شبه الرسمية في تاريخ **2019/10/16**، أكد قائد فوج إطفاء حمص أن: «سبب تلك الحرائق بفعل فاعل نتيجة لوجود عدة حرائق متناثرة ومنفصلة في مناطق مختلفة ومعظمها في المناطق الحراجية التي يتعذر الوصول إليها بآليات الإطفاء، كاشفاً أن هذه الحرائق تتكرر في كل عام في نفس هذا التوقيت، وهذا يدل على وجود فاعل وخاصة أصحاب النفوس الضعيفة ممن يستفيدون من احتراق هذه الأشجار في عمليات التفحيم..».

وبحسب نفس الصحيفة في تاريخ **2019/10/20**، أكد مدير الحراج في وزارة الزراعة أن: «الحرائق التي تعرضت لها الغابات بالمحافظات الساحلية والوسطى لم تكن ناجمة عن البيئة أو درجات الحرارة وإنما كانت بفعل بشري مقصود..».

إن استمرار تكرار الجريمة بحد ذاته، بحيثياتها وتواريخها وأماكنها، يعتبر مؤشراً على استسهالها من قبل المجرمين، سواء كانوا مفتعلي الحرائق الأصليين أو من حرضهم ودفعهم وتستّر عليهم واستفاد من نتائج أعمالهم، ولعل السرد السابق يعتبر تعداداً لعناصر الجريمة وأركانها بالمعنى القانوني، حيث تتوفر هذه الأركان «القانوني- المادي- المعنوي» مجتمعة في جرائم الحرائق التي تطال الغابات والحراج والأراضي الزراعية كل عام، أي إنها جرائم مكتملة الأركان، ومع ذلك فإن الجاني ما يزال «مجهولاً» غالباً.

تظهر اللامبالاة تجاه إيجاد الحلول شريكاً إضافياً في الجريمة ومسهلاً لها مع امكانية توجيه الاتهام لكل من تقاعس أو عطل أو منع الوصول لها

الفساد واللامبالاة شركاء الجريمة

ورد في «قاسيون» في تاريخ **2010/8/6** مادة بعنوان «مسلسل حرائق الحراج والغابات يقرع الأبواب بشدة»، استعرضت خلالها بعض ما تم توثيقه من حرائق خلال شهر تموز الماضي، ومما ورد في المادة: «إن الحرائق أعلاه تُعتبر مقدمة للمسلسل السنوي الذي سيمتد طيلة الشهور القادمة وصولاً إلى بداية فصل الشتاء، وفي ظل هذه المقدمة من الحرائق الكثيفة عدداً والمتسعة مكاناً فمن المتوقع أن تكون الحلقات القادمة منها أكثف وأوسع، خاصة وأن واقع التعامل مع الحرائق بمسلسلاتها السنوية لم يتغير في ظل محدودية الإمكانات المتاحة لفرق الإطفاء «كادرات- تجهيزات- آليات..» واللوجستيات المتوفرة «طرق- ممرات..»، مع عدم إغفال ما يتعلق بضبط الفاعلين المستفيدين والمتكسبين من بعضها في حال ثبوت أنها مفتعلة، وهو ما درجت عليه أقوال وأحاديث ومطالب الأهالي في تلك المناطق»، وختمت قاسيون مادتها بالتالي: «هل من الممكن أن نشهد تلك التحولات الضرورية بالنظر إلى مشكلة الحرائق من قبل المعنيين والمسؤولين على أنها أصبحت خطراً داهماً وكارثياً، وبما يؤمن المتطلبات الكفيلة بالحد منها بداية وصولاً إلى عدم انتشارها وإخمادها، من أجل الحفاظ على ما تبقى من الأحراج والغابات وما فيها من كائنات، أم أن الحال سيبقى على ما هو عليه من تآكل سنوي للمساحات الحراجية وللغابات، وللخسائر غير القابلة للتعويض، وكأن المعنيين غير معنيين!».

لنصل إلى السؤال الذي يفرض نفسه: ما هي الاستعدادات والاحتياطات التي تم اتخاذها، سابقاً وحتى الآن، منعاً من استمرار تكرار هذه الحرائق «الجريمة»، خاصة وأن مواعيدها ثابتة، وكذلك مناطقها المستهدفة، وغاياتها، بل وربما بعض المستفيدين منها؟. ففي كل مرة ومع كل حريق، بغض النظر عن حجمه ومكانه، يجري الحديث عن المشاكل والصعوبات التي تواجه عناصر الإطفاء والدفاع المدني في عملهم وخلال مواجهتهم للحرائق، اعتباراً من المشاكل المرتبطة بالآليات والتجهيزات وليس انتهاءً بالمشاكل والمعيقات المرتبطة باللوجستيات، وكذلك يجري الحديث عن واقع عمل مديريات الحراج وعناصرها ومشاكلها وصعوباتها بما يتعلق بهذا الجانب «مواجهة الحرائق»، بالإضافة إلى الأدوار المساعدة من قبل الجهات المؤازرة «الرسمية والأهلية»، ومع ذلك يعاد سرد جميع هذه الجوانب والصعوبات والمعيقات إثر كل حريق دون زيادة أو نقصان، لتظهر اللامبالاة تجاه إيجاد الحلول لهذه الصعوبات والمشاكل وكأنها شريكاً إضافياً في الجريمة، ومسهّلاً لها، مع ما يترتب على ذلك من امكانية توجيه الاتّهام لكل من تقاعس أو عطّل أو منع الوصول إلى بعض الحلول، وما زال، كشريك في الجريمة، بغض النظر عن موقعه في سلّم اتخاذ القرار المناسب والضروري، أو منع تنفيذه بحال وجوده.

الجريمة كارثية وكبيرة ومستمرة، والمتهمين كثر، فأين الإدانات والمحاسبة؟.

طوابع الصحة والحياة.. استنزاف جديد للجيوب

رسوم جديدة تطرق أبواب الجيوب المنتوفة، وهذه المرة بذريعة الضمان الصحي، فقد ثبتت الرؤية على ما يبدو بهذا الصدد، وسوف يتم تأسيس شركة مساهمة مغفلة متخصصة بأعمال التأمين الصحي، وسوف يصار إلى فرض رسوم جديدة باسم «طوابع على الصحة والحياة» كمصادر لتغطية نفقات التمويل الطبي.

■ نوار الدمشقي

الحديث عن الرسوم والشركة ليس بجديد، لكنه كان ضمن الاقتراحات والدراسات، ليأتيَ التأكيد عليها رسمياً على لسان وزير المالية نفسه مؤخراً، وذلك في معرض حديثه عن الخدمات الصحية التابعة لوزارتي الصحة والتعليم العالي ومشروع التأمين الصحي، وذلك بحسب ما ورد عبر صحيفة تشرين بتاريخ 2019/10/17.

تذكير

تجدر الإشارة إلى أن قاسيون سبق أن أشارت في مادتها المعنونة: «برعاية حكومية.. قطاع التأمين يبحث عن مزيد من الأرباح على حساب الصحة» المنشورة بتاريخ 2019/9/9، إلى ما تمَّت تسميته «البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب» والذي تضمن برنامجاً خاصاً بتعميم الضمان الصحي، ليصبح شاملاً لجميع أفراد الأسرة، وذلك بحسب ما نقله عن رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي حينه، ومما ورد في المادة: «تعميم الضمان الصحي ليصبح شاملاً لجميع أفراد الأسرة غايته نقل الفرع التأميني الخاص بالضمان الصحي من الخسارة إلى الربح كي يستقطب شركات التأمين الخاصة، أي تجيير النموذج التكافلي لمفهوم الضمان الصحي لمصلحة هذه الشركات أولاً وآخراً، وفقط لا غير، وبغضّ النظر عمّا يمكن أن تستفيد منه هذه الأسر وأفرادها على مستوى الرعاية الصحية المطلوبة، وبغض النظر عن الضرورة التي فرضت نفسها خلال سنوات الحرب والأزمة، والحاجة المستمرة للطبابة والاستشفاء خلال سنوات ما بعد الحرب، وكل ذلك برعاية ودعم حكومي».

رسمياً

بالعودة إلى حديث الوزير عبر صحيفة تشرين فقد أوضح أنه: «تم تشكيل لجنة رئيسة مؤلفة من جهات عديدة لإعداد رؤية هيكلية وإدارية وتنظيمية لمشروع التأمين الصحي انبثقت عنها 4 لجان فرعية خرجت بخطوات تمهيدية للخطوات المستقبلية التي يجب أن ينتهجها قطاع التأمين الصحي، وتحدد الطريق للوصول إلى منتج تأميني حقيقي، وهناك مستلزمات أساسية هي العنوان الأهم لهذه الخطوات، والهدف من ذلك تعزيز الرعاية الصحية في سورية من خلال تطوير مشروع تأميني متكامل، وأشار إلى أن هذه اللجان الأربع درست الواقع التأميني الحالي، ومن أهم مخرجات اجتماعات اللجنة التشريعية تأسيس شركة مساهمة مغفلة متخصصة بأعمال التأمين الصحي تعمل وفق أنظمة محددة نظراً لخصوصية موضوع التأمين، وبرأسمال يتراوح بين 3– 4 مليارات ليرة سورية، يتمثل نطاق عملها بالتغطية التأمينية للعاملين في القطاع العام والمشترك وعائلاتهم وتسهم جهات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي بنسب متفاوتة فيها».

الموضوع لم يقف عند رسوم «طوابع على الصحة والحياة» كمطارح جديدة للسطو على فتات جيوبنا بل هناك تعرفات جديدة للخدمات الصحية أيضاً

وأضاف الوزير: «إنّ لجنة التعريفات وضعت دراسة للوصول إلى تعرفة جديدة للخدمات الصحية في المشافي، ومراكز الأشعة ولدى الأطباء وبقية الخدمات الصحية، أما لجنة دراسة مصادر التمويل التي درست مصادر تغطية نفقات التمويل الطبي فاقترحت 9 مصادر للتمويل، منها تحصيل رسوم طوابع على الصحة والحياة، ومنها السجائر ومشتقات التبغ والمشروبات الكحولية، ورسم على المركبات المؤمنة. وبيّن أنه يمكن تحصيل نحو 64 مليار ليرة عبر هذه الطوابع، تتم الاستفادة منها في تقديم الخدمات الصحية للمؤمنين، علماً أن هناك نحو 880 ألف علبة سجائر تباع يومياً في الأسواق يمكن فرض رسم الصحة والحياة قد تصل قيمته إلى 75 ليرة وتحصيل مبالغ يستفيد منها المؤمن صحياً..».

السطو على فتات الجيوب

أي إن الموضوع لم يقف عند حدود الرسوم التي سيتم فرضها من خلال «طوابع على الصحة والحياة» كمطارح جديدة للسطو على فتات جيوبنا، بل هناك تعرفات جديدة للخدمات الصحية أيضاً، وهي لا شك تحمل رفعاً بأسعارها، وهذه وتلك لن تكون جبايتها إلا من جيوبنا زيادة على ما كل ما يُجبى ويُستنزف منها سابقاً، وعلى حساب تراجع صحتنا بالنتيجة، وكله من أجل تأمين مصادر ربح مضمونة لشركات التأمين وللشركة المستحدثة «التشاركية».

فعن أية «صحة وحياة» يجري الحديث هنا، فصحتنا تتردّى وحياتنا تذوي، والحكومة تحابي بسياساتها أصحاب الثراء على حساب استنزاف المزيد من جيوبنا وحياتنا وصحتنا ومستقبلنا، ولعل الحديث عن الشركة الجديدة ورسوم «الصحة والحياة» التي سيتم فرضها على المواطنين كرمى عيون شركات التأمين والاستثمار الخاص تذكرنا بمقولة «إدواردو غاليانو» المتداولة كثيراً بين الناس وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، والتي تقول: «نحن لا نعاني من شحة الأموال إنما من وفرة اللصوص».

لقمة الفقير كأنها شوكة بالحلق

ما بعرف شو ممكن يحكي الواحد.. من كل عقلها محافظة دمشق بتصدر نشرة أسعار جديدة للفول والمسبحة والسندويش وفيها رفع للأسعار عن الأسعار اللي كانت معتمدتها سابقاً.. وبنفس الوقت كلنا منعرف أنو أصلاً ما حدا من التجار والبياعين دايرع نشرات الأسعار اللي بتطلع من المحافظة أو من التموين.. لك والأنكى من هيك أنو النشرة اللي طلعتها المحافظة أسعارها أرخص من الأسعار بالسوق هلأ.. يعني التجار والبياعين مسلفين عليكم وعلينا حبيباتي..

■ دارين السكري

فإذا كان سعر كيلو المسبحة هلأ 800 ليرة كيف ح يصير بعد رفع السعر من المحافظة اللي ع أساس سعرتو بـ 700 ليرة.. الله أعلم.. لأنها فرصة ما بتتفوت أنو يصير في اعتراف رسمي بضرورة رفع الأسعار..

واحد قال ع فيسبوك «مانكن ناوين تتقو الله بحق الناس.. لك الناس ماعم تلاقي كلفة المعيشة.. يعني رفعو السعر ولا نزلو والله فتت بالحيط كيلو المسبحة ضل سعرو عنا بـ800 ليرة».

هلأ المشكلة الأهم مو هون.. اللي لازم نفهمو أنو ليش يصير رفع بالسعر أصلاً... لك ما في ولا مبرر.. خاصة أنو الفول والمسبحة والحمص والفلافل وغيرو كلها بتنحسب أنها مواد منتجة محلياً.. يعني مالها علاقة لا بالدولار ولا بالحصار ولا بأية حجة ممكن الواحد يبرر فيها رفع السعر.. طيب ليييييييش؟ يعني الأبدى لو كنتوا تراقبوا الأسعار وتحاسبوا عليها بالأول.. مشان يصير التزام فيها.. لك قرص الفلافل أصلاً حقو بالسوق 15 ليرة.. بتجي المحافظة لتحط سعر ألو 12,5 ليرة.. يعني حليتوها ع أساس.. لك ع السعر القديم تبعكم 10 ليرات ع أساس ما شفناكم حاسبتوا حدا أو خالفتوه.. فكيف ع السعر الجديد وتواليه.. فعلاً الله يجيرنا..

لك يا جماعة فعلاً يوم بعد يوم عم حس أنو اللقمة اللي عم ناكلها كأنها عم تطلع من حلق اللي ما بيرحموا ولا بيخافوا الله.. وهاد مو حكيي لحالي في واحد كتب عن الموضوع وقال: «أحسنتم.. شوفو المواطن شو بياكل ولحقوه.. لأنو حرام يتبحبح بصحن فول.. أوعى!!».

باع المصرف الزراعي السوري السماد للمزارعين السوريين بوسطي سعر للطن: 161 ألف ليرة... وبقيم تقارب 10 مليار ليرة. وهو سعر وسطي أعلى بنسبة 46% عن السعر الوسطي في العام الماضي عندما تم توقيع عقد استثمار معامل الأسمدة السورية من جانب شركة روسية خاصة كان هدفه المعلن: تخفيض التكاليف!

السماد المحلي السوري أغلى من المصري والتركي

وبمقارنة سعر الطن المصنّع في سورية مع سعر الطن المنتج أو المستورد في الإقليم يتبين أن أسعار الأسمدة المحلية المنتجة من قبل المستثمرين أعلى.

■ ليلى نصر

قارب سعر طن السماد المنتج في مصر وسطي 4900 جنيه، ما عادل في مطلع الشهر الحالي 300 دولار للطن. أما السعر السوري المنتج في معامل الأسمدة السورية المستثمرة حديثاً، يقارب 366 دولار للطن، بزيادة 22% على السعر الوسطي في مصر.

أما بمقارنة نوع محدد وهو اليوريا الذي باع المصرف الزراعي منه بقيمة 6 مليار ليرة وكمية 35 ألف طن، أي بوسطي 171 ألف ليرة للطن، وحوالي 390 دولار وفق سعر الصرف الرسمي. فإن سعره في مصر يقارب 4600 جنيه، أي حوالي 283 دولار للطن، بزيادة تصل إلى 38% تقريباً.

أما بالمقارنة وعبر بيانات منظمة الفاو فإن تركيا وهي مستورد كبير للأسمدة، استوردت أكثر من 2,8 مليون طن من سماد اليوريا في 2017، بتكلفة وسطية 240 دولار للطن، ليكون سعر مبيعنا المحلي أعلى من سعر الاستيراد التركي بنسبة 62%! وكذلك الأمر في أسعار سماد السوبر فوسفات، حيث باع المصرف الزراعي حوالي 18 ألف طن بسعر 2,7 مليار ليرة، أي يبلغ السعر الوسطي للطن منها 150 ألف ليرة للطن، وما يقارب بالدولار الرسمي: 340 دولار للطن. بينما تكلفة استيراد الطن في تركيا 290 دولار للسوبر فوسفات، ونسبة زيادة 17%.

السماد المصري مقابل المصري-دولار للطن

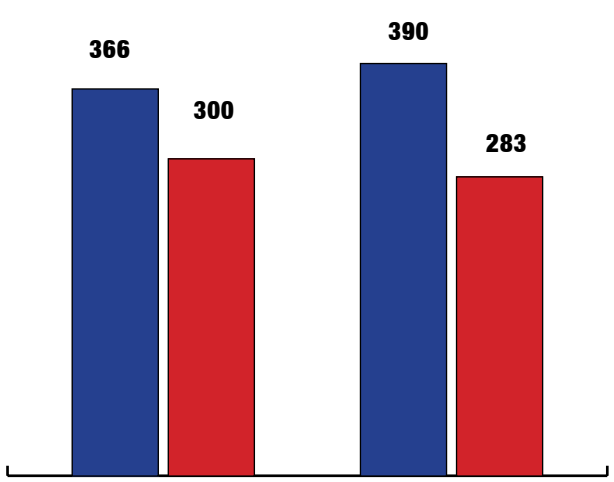

منذ عام تقريباً تم توقيع عقد استثمار معامل الأسمدة مع الشركة الروسية الخاصة ذاتها التي استثمرت «فوسفات الشرقية»، وقد تضمن هذا العقد في بنوده أن تستثمر الشركة معامل الأسمدة وعمالها وسوقها، وتحصل على نسبة 65% من الإنتاج، وبالمقابل كان المطلوب منها أن ترفع الطاقة الإنتاجية للمعامل وأن تخفّض التكاليف وأن تؤمن شروط إنتاج بيئية أفضل. فما الذي حصل في نهاية المطاف؟ ها نحن بعد عام من العقد تبيع الحكومة الأسمدة التي ينتجها عمال معامل الأسمدة لمصلحة المستثمرين وبسعر أعلى بنسبة 46% عن وسطي سعر السماد قبل العقد. إذ لم ينعكس هذا الاستثمار الرابح انخفاضاً في تكاليف الأسمدة محلياً، بل فرض أسعار متضمنة ربح مرتفع وأعلى من أسعار الأسمدة المنتجة في الإقليم كما في مصر، أو حتى المستوردة إليه كما في تركيا، بنس تتراوح بين 17–62% زيادة!

هشاشة وضعنا الاقتصادي بين لبنان وتركيا

تقف المزيد من الضغوطات في وجه الاقتصاد السوري الهش الذي يعاني من ركود متعمق منذ تشديد العقوبات الأمريكية قبل عام تقريباً. وتتمثل هذه التحديات في الوضع الإقليمي الذي دونه لن تستطيع سورية أن تسير خطوات جدية في إعادة إعمارها، وإعادة لاجئيها، وانتشال أهلها من الكارثة الإنسانية التي أهم ملامحها مستوى الفقر ومؤشرات الوضع الاقتصادي.

■ عشتار محمود

يُضيّق الغرب على لبنان ويُطالب منظومة حكم المحاصصة والنهب فيه بمزيد من الضغوطات الاجتماعية على مجتمع لم ينعم بإعادة إعمار بلاده بعد 30 عاماً على نهاية الحرب. وكانت النتيجة أنَّ المجتمع يحاول أن يضغط بالمقابل على هذه المنظومة السياسية التي لا تملك إلا التجاوب مع رعاتها الذين لم يعودوا قادرين أو راغبين على انتشال هذه المنظومة دون أثمان كبرى. ورغم أن هذا الوضع هو فرصة للبنان واللبنانيين إلا أنه قد يحمل آثاراً اقتصادية سلبية على سورية، ويهدد بتضييق الشريان الوحيد المتبقي للخارج.

من جهة أخرى الوضع في المنطقة الشمالية الشرقية، والذي يدفع نحو الخروج الأمريكي، هو النقطة الإيجابية التي تقرّب إعادة ربط البلاد بعضها مع بعض، وتحديداً مع خزان الطاقة والقمح في الجزيرة السورية. الأمر الذي سيحصل في الأجل المتوسط إن لم يكن القريب، ولكنه قد يتأخر بناءً على السلوك التركي الذي إن استمر بعدوانيته وعدم تجاوبه مع تطبيق اتفاق أضنة قد يُبقي المعركة في الأجل المتوسط، ويؤثر على الوضع الاقتصادي السوري، وهو ما حصل حتى الآن مع نزوح قرابة 150 ألفاً وتزايد التهديدات الأمنية، وتأثير هذا على إمكانية فتح المعابر والطرق مع العراق...

مقابل هذا الوضع المعقد، نرى كما اعتدنا الكفاءة المنخفضة لإدارة النخب للأزمات الاقتصادية، دافعة الحكومة وسط هذا الضغط للإيحاء بالحركة دون حركة فعلية، ولتلوح بتغييرات بحجم وبنية الدعم، الأمر الذي قد يسبب صدمة جديدة للأسعار، دون أن تستطيع أن تحرك كتلة الأموال السورية نحو الإنتاج، وتبقي حركتها في مجال سياسي ضيق يخدم النخب، ويتعلق بالدولار وسعره متجاهلة أن هذا دون أثر جدّي يذكر على قيمة الليرة ومعيشة السوريين.

لن يستطيع الوضع الاقتصادي السوري أن يحقق نقلات إيجابية جدية دون استعادة الربط مع المنطقة الشمالية الشرقية، والوصول إلى توافقات تنهي عدوان تركيا على الأراضي السورية، وتتيح توافقات لتكون تركيا بوابة حدودية للحركة الاقتصادية وعودة اللاجئين وإعادة الإعمار. وإلى أن يتم ذلك فإن إجراءات محورية يمكن أن تشكل رافعة اقتصادية وتوقف التدهور وتحمي من الضغوطات الآتية من الخارج، أهمُها أكبر قدر من الانعزال عن الدولار ودعم الليرة، ولهذا أداتان أساسيتان: إيقاف تمويل المستوردات واستبداله باستيراد الحكومة للمواد الأساسية بعقود مع دول كروسيا والصين، واستخدام كتلة الليرة في تمويل العمليات الإنتاجية من زراعة وصناعة أولاً وقبل كل شيء...

توقفت منظومة الإقراض الزراعي عن تمويل المزارعين لفترة طويلة خلال الأزمة، وقد بدأت تستعيد نشاطها نسبياً في 2017، انتقل رقم الإقراض الزراعي من عشرات المليارات في 2018 إلى مئات المليارات في العام الحالي، وتضاعفت قروض الزراعي السوري بمعدل 3,3 مرّة، ولكن ما هي حصة الفلاحين منها، وهل هي فعّالة أم أنها من «العِبّ للجيبة» كما يُقال؟

3% قروض للفلاحين...

المصرف الزراعي ممول عام أم وسيط فقط!

أقرض المصرف الزراعي السوري خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 ما يقارب: 236,5 مليار ليرة وفق تصريحات إدارته لوسائل الإعلام المحلية. ويشكّل هذا الرقم أكثر من ثلاثة أضعاف رقم الإقراض الزراعي خلال الفترة ذاتها من العام الماضي والبالغ 70,8 مليار ليرة، «وفق النشرة الشهرية للمصرف».

أكثر من 95% لسداد أثمان المحاصيل!

في تفاصيل هذا الإقراض يتبين أن الكتلة الأساسية منه هي للجهات العامة المعنية بالإنتاج الزراعي التي حصلت على نسبة 96– 98% من قروض المصرف الزراعي، وبالدرجة الأولى للمؤسسة العامة للحبوب 175 مليار ليرة، ومن ثمّ للمؤسسة العامة للأعلاف 43 مليار ليرة، والمؤسسة العامة لإكثار البذار 10 مليارات. وكذلك في 2018 حيث مولت قروض الزراعي مؤسسات: الحبوب، والبذار، والحلج والتسويق بمبالغ 60 ملياراً– 3 مليارات– 6 مليارات على التوالي.

كتلة ودائع المصرف الزراعي لم تتعدّ 58 مليار ليرة في عام 2018، بينما قاربت 66 ملياراً في عام 2019، وهي أقل بكثير من كتلة الإقراض الممنوحة. فعملياً الجزء الأهم من قروض المصرف الزراعي للمؤسسات المذكورة، هو من التمويل الحكومي لعمليات شراء المحاصيل عبر هذه المؤسسات، التي تودع جزءاً هاماً من إيراداتها في المصرف الزراعي كذلك الأمر، وهي قروض ترتبط مباشرة بعمليات شراء المحاصيل، شراء الحبوب للقمح، والأعلاف للشعير، والبذار للقمح أو غيره من بذار الإنتاج النباتي المزروعة لغرض الإكثار في أراضي المزارعين. ما يعني أن هذه الأرقام الكبيرة لا تعكس توسع النشاط الاستثماري الزراعي العام بقدر ما تعكس زيادة المبالغ المطلوبة لشراء المحاصيل خلال موسم العام الحالي الماضر.

والمصرف الزراعي في هذه الحالة ينقل أموال ودائع المؤسسات الزراعية العامة والتمويل الحكومي للمحاصيل، إلى هذه المؤسسات لتقوم بعمليات الشراء للمزارعين، وتسدد للمصرف...

مبيعات شهر أسمدة أعلى من إقراض 9 أشهر

أما الجانب الذي قد يعكس توسعاً استثمارياً في إقراض المصرف الزراعي، هو إقراض المصرف للفلاحين، والذي لم يتعدّ نسبة 2–3%، رغم ازدياده من 1,8 مليار ليرة في 2018، إلى 7,8 مليارات ليرة في 2019، وهو رقم قليل جداً لتمويل العمليات الاستثمارية وتحديداً إذا ما قارناه مع بيانات المصرف ذاتها التي تقول إن مبيعات المصرف من الأسمدة للفلاحين في شهر واحد بلغت 10 مليارات ليرة! أي إن المزارعين دفعوا للمصرف أثمان أسمدة نقداً في شهر واحد أعلى بنسبة 22% من تمويل المصرف لهم خلال تسعة أشهر!

مع العلم أن المزارعين سيدفعون مبالغ فوائد لا تقل عن 780 مليون ليرة عن كتلة القروض هذه، حيث معدل الفائدة في الإقراض الزراعي يتراوح بين 10–13% حسب مدة القرض.

تنبغي الإشارة إلى أن القروض المقدمة للمزارعين اليوم والبالغة في أحسن الأحوال 18 مليون دولار تقريباً، وفق سعر الصرف الرسمي، لا تشكل إلا نسبة 6% من قروض المصرف الزراعي للقطاع الخاص في عام 2011 التي بلغت ما يقارب 290 مليون دولار «أكثر من 14,4 مليار ليرة في حينها بسعر 50 ليرة للدولار». بينما بلغ مجموع تمويل المصرف الزراعي في 2011 ما يقارب 1,5 مليار دولار لقروض القطاعات العامة والخاصة والمشتركة.

إن إقراض المصرف الزراعي للجهات الحكومية المرتبطة بالإنتاج الزراعي ضرورة في الظرف الحالي، ولكن المصرف لا يلعب اليوم سوى دور حلقة وسيطة تودع فيها المؤسسات الزراعية الإنتاجية أموالها، وتأخذ منها أثمان المحاصيل... بينما لا تخصص أموال الإقراض للتوسع الاستثماري الجدّي في قدرات هذه المؤسسات الإنتاجية وهو الأهم، وتحديداً في مؤسسات مثل إكثار البذار التي يفترض أن تزداد قدرتها على توزيع البذار التي لا تغطي إلا نسبة 10% منه في حالة القمح، والمؤسسة العامة للأعلاف كذلك الأمر... أما إقراض المزارعين فلا يزال في حدود دنيا رغم توسعه، ولا يشكل إلا جزءاً ضئيلاً من الاستثمار الفعلي الذي يقوم به المزارعون ليجددوا إنتاجهم، الأمر الذي يظهر من مدفوعاتهم على الأسمدة، إذ دفعوا للمصرف في شهر واحد أكثر مما أقرضهم خلال تسعة أشهر!

5 مليارات قروض للصناعيين...أقل من 0,3% من الناتج!

5 مليارات ليرة مجموع ما أقرضه المصرف الصناعي للصناعيين خلال 14 شهراً منذ أيلول الماضي بعد أن تمّ فتح باب الإقراض، وهو حجم تمويل يعكس انخفاض الحافز التمويلي والإنتاجي الصناعي في الظروف الحالية.

أعلن مدير المصرف الصناعي بأن جملة الودائع في المصرف تقارب 68 مليار ليرة، أقرض المصرف منها للصناعيين ما قيمته 5 مليارات ليرة منذ أكثر من عام، أي بنسبة لا تتعدى 7% من الودائع، و10% من الأموال الممكن إقراضها «51 مليار ليرة»، وقد توزع هذا المبلغ على 485 قرضاً، أي بوسطي للقرض الواحد 11 مليون ليرة بشكل تقريبي، وهو يقارب الكلفة التأسيسية الوسطية لمنشأة حرفية «وفق تقديرات قاسيون من بيانات الاستثمار الصناعي 2017».

مساهمة المصرف الصناعي السوري في التمويل الصناعي لا تزال قليلة جداً، وهو المصرف المتخصص في الصناعة. وهي مساهمة استثمارية لا تتعدى نسبة 0,3% من قيمة الناتج الصناعي الإجمالي في 2017 على سبيل المثال، ما يشير إلى شبه انعدام لدور المنظومة المصرفية في توسيع الاستثمار الصناعي كنسبة من الناتج.

ورغم انخفاض هذا المبلغ من تمويل المصرف الصناعي، إلا أن النسبة في المصارف الخاصة أقل من هذا بكثير فعملياً ضمن 14 مصرفاً خاصاً عاملاً في سورية، بلغت التسهيلات المرتبطة بالصناعة 71 مليار ليرة تقريباً في 2018، وهي نسبة لا تتعدى 0,5% من ودائع المصارف الخاصة.

تشهد تركيا بداية مرحلة عنوانها تبدّل توجهاتها وعلاقاتها السياسية الدولية والإقليمية المتبلورة بعد الحرب العالمية الثانية، تحديداً في سياق تغيير الأوزان النسبية للقوى الكبرى مع صعود الصين، وعودة النشاط السياسي الروسي، وتراجع مستوى النشاط الأمريكي في منطقتنا. بالمقابل هنالك تساؤلات حول مستوى الاستقلالية التركية الاقتصادية الضرورية عن المعسكر الغربي التي تسمح في إنجاز التحولات المطلوبة لاستقرار تركيا والمنطقة.

تبعية التجارة التركية للغرب: 60% من العلاقات التجارية

رغم تحقيق تركيا معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال العقدين الماضيين، ما زالت تخيم الشكوك حول نوعيته وقابليته للاستمرار. فالنموذج الاقتصادي قائم على الوصفات النيوليبرالية لتحرير التجارة وحركة الأموال... الأمر الذي يجعل الاقتصاد التركي هشاً في وجه العقوبات، فهو ضعيف الاستقلالية الاقتصادية، وعميق التبعية بالمنظومة الغربية: تجارياً ومالياً بالدرجة الأولى.

■ قاسيون

تبين معطيات التجارة الخارجية التركية، عمق هذا الارتباط حيث أكثر من نصف الصادرات والواردات التركية تتجه إلى الغرب وتأتي منه...

وزن التجارة في الاقتصاد التركي

ارتفعت نسبة التجارة الخارجية التركية «واردات+ صادرات» من 42% من الناتج الإجمالي إلى 60%، خلال الفترة بين 2000–2018. وبمقارنة تركيا مع شبيهاتها من الدول الصاعدة خلال هذه المرحلة والمنضمة إلى مجموعة العشرين، يظهر أن وزن التجارة في الناتج التركي أعلى من غيره، إذ تبلغ النسبة في الصين 40%، وفي الهند 40%، وفي روسيا 46%. يعكس وزن التجارة للناتج درجة اعتماد الاقتصاد التركي على تدفقات التجارة الخارجية، ولكنّ فهماً أعمق يتطلب دراسة بنية هذه التجارة بين واردات وصادرات.

الميزان التجاري التركي

العلاقات التجارية غير متوازنة وباطراد، إذ ازداد العجز التجاري التركي بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، لينتقل من 10 مليارات دولار في عام 2000 إلى قرابة 40 مليار دولار في 2017.

وجهة الصادرات التركية

تتركز التجارة الخارجية للبضائع التركية اليوم بين أوروبا والشرق الأوسط إضافة إلى أمريكا الشمالية، فأكبر خمسة شركاء تجاريين يشكلون ثلث التجارة التركية هم على التوالي: ألمانيا، بريطانيا، الإمارات، العراق، الولايات المتحدة.

أما الصادرات التي يشتق منها دخل التجارة الخارجية وترتبط بها منشآت اقتصادية وفرص عمل ، فتؤكد على عمق ارتباط الاقتصاد التركي بالمنظومة الغربية.

50% من الصادرات البضاعية التركية تذهب إلى أوروبا وفي مقدمتها ألمانيا وبريطانيا، بينما تصدر تركيا إلى محيطها الإقليمي نسبة الربع تقريباً من صادراتها، وتحديداً إلى دول المنطقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأهمها الإمارات والعراق، بينما تصدر تركيا كميات متقاربة إلى إيران ودولة الكيان بنسبة تقارب 2% لكل منهما. أما في الإطار الدولي الأوسع، وبشكل يتناقض مع التوجهات السياسية التركية مؤخراً، والتوجهات الاقتصادية الدولية، فإن صادرات تركيا إلى كل من الصين وروسيا مجتمعة «4%» تشكل نسبة أقل من صادرات تركيا إلى الولايات المتحدة «5,5%».

وعموماً، أكثر من 60% من صادرات البضائع التركية تتجّه إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذه المؤشرات تعكس مدى ارتباط التجارة والإنتاج التركي بالمنظومة الغربية حتى الآن، مما يعطي الأخيرة أدوات اقتصادية عالية، يمكن تثميرها سياسياً في الضغط على تركيا وتهديدها اقتصادياً.

الاتجاهات الاقتصادية العالمية المتغيّرة تجد انعكاسها في الوضع التركي حيث حوّلت الصين إلى المورّد الأول لتركيا

مصادر الواردات التركية

التغيرات في وجهة الواردات التركية أكثر وضوحاً، في التسعينات كان الموردون الخمسة الكبار إلى تركيا: ألمانيا الولايات المتحدة إيطاليا فرنسا ثم الاتحاد السوفييتي. أما اليوم فأهم خمسة موردين إلى تركيا هم بالترتيب: الصين 10%، ألمانيا 9%، روسيا 8%، الولايات المتحدة 5% ثم إيطاليا 4%. حيث 18% من قيم الواردات التركية تأتي من الصين وروسيا، و18% من ألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا.

الصين انتقلت لتتحول إلى المورّد التجاري الأكبر لأغلب دول عالم، ومن ضمنها تركيا، وتسبق الصين ألمانيا في تصدير السلع الرأسمالية من آلات ومعدات إنتاجية إلى تركيا، أمّا 60% من الصادرات الروسية إلى تركيا فهي من الوقود. بينما تبقى أوروبا مصدر 50% من واردات السلع الوسيطة إلى تركيا «وهي السلع نصف المصنعة والتي تدخل في العمليات الإنتاجية» وهي ثلث الواردات البضاعية التركية.

الاتجاهات الاقتصادية العالمية المتغيّرة تجد انعكاسها في الوضع التركي، حيث حوّلت الصين إلى المورّد الأول لتركيا، وازدادت صادرات تركيا إلى محيطها الإقليمي خلال العقود الأخيرة... إلا أنّ التحولات الضرورية لرفع استقلالية القرار السياسي التركي عن الغرب ما زالت كبيرة تحديداً مع الأخذ بعين الاعتبار الارتباط المالي العميق مع الغرب الذي سنبحث في تفاصيله لاحقاً.

صافي الميزان التجاري التركي- مليار دولا

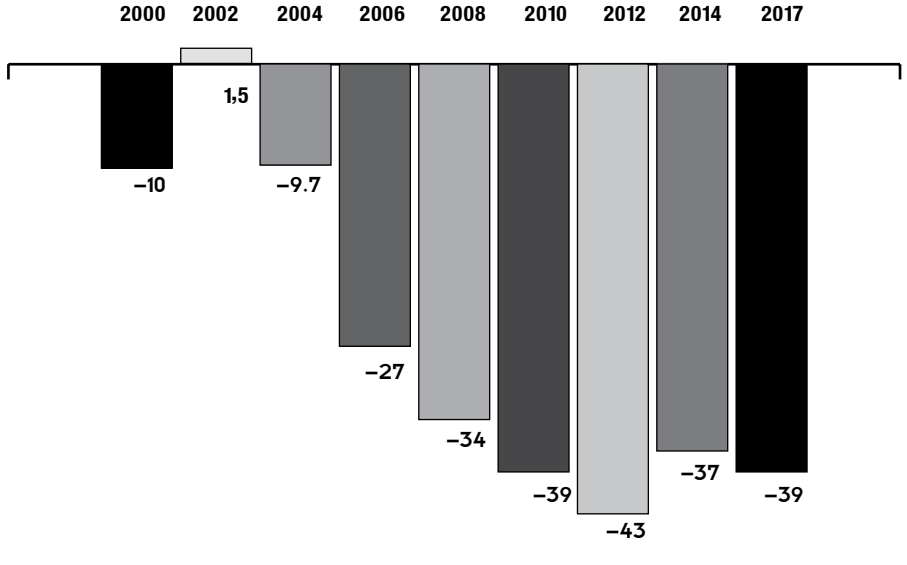

توزع صادرات البضائع التركية-2017

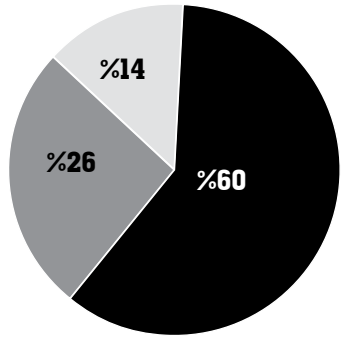

توزع واردات البضائع التركية-2017

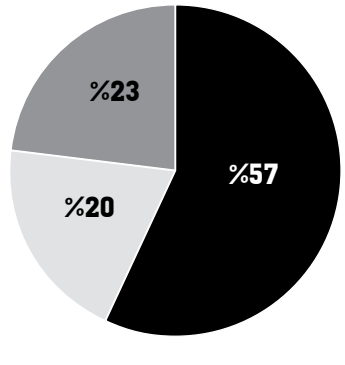

عن موت «علم النفس الإيجابي» ومواجهة الواقع

يحمل التطور أو التغير السياسي في كل حقبة تغيّراً في النظم الاجتماعية، وتغيّراً في كيفية طرح ومعالجة المشاكل. والنظام الرأسمالي كنظام تاريخي محدد ليس استثناء. أهم هذه المشاكل هو الاغتراب عن المجتمع والذات والطبيعة. والذي رافقه العديد من الاضطرابات النفسية والاجتماعية تجسدت أكثرها في الهستيريا والاكتآب وارتفاع القلق، أو في ما يسمى بالتوحّد وغيرها. وكان لا بدّ من تفسير ما لهذه الاضطرابات. أولاً، لأن كل حقبة تحمل معانيها بسبب تغيّر النشاط. وثانياً، لأنه لا يمكن التمجيد والتبرير لحقبة معينة أدخلت تطوراً في المجتمع من دون إيجاد مبرر يتماشى مع بروز هذه الاضطرابات.

■ مروى صعب

لقد انتقل علم النفس من البحث المعزول في تفسير النفس والإدراك إلى القول المادي «بمختلف مستويات جذريته» أن التغيّر في نشاط الأفراد يؤدي إلى تغيّر في اضطراباتهم، وبأن التغيّر في كيفية فهم الحياة أو التصدي للمشاكل اليومية قد يقلّص أو يؤدي إلى زوال الاضطرابات النفسية. وقد ترافق مع كل تيار في علم النفس إسقاطات على المرافق الحياتية في أغلبها، في التعليم أو العلاجات النفسية أو العمل.. إلخ. ومنذ بروز علم النفس السوفييتي ظهر تفسير لعلم النفس ينفي السائد، أو ينفي هذه التيارات والفصل الحاصل بينها. فكان لا بدَّ من إنتاج نظرية جديدة «مضادة» في علم النفس للتصدي لعلم النفس السوفييتي، فكان علم النفس الإيجابي. وهو في مقارنة مع عمر علم النفس، ومع الانشقاقات التي حصلت فيه يُعتبر جديداً نسبياً. وبالعامّ يدعو علم النفس الإيجابي إلى النظر بإيجابية إلى الأحداث أو المعاني. فبدلاً من التطلّع إلى حل سبب المشكلة فإنه يدعو إلى محاولة رؤية ما هو إيجابي بها للتعاطي معها «وتقبلها». أو مثلاً، في نظرية «التحديد الذاتي» التي تقول بالفرق بين تعاطي الأشخاص مع أي قرار تبعاً للمحفزات الداخلية الذاتية والخارجية «الاجتماعية». ومن هذا تدعو النظرية إلى أهمية تقييم الممكن في الحالة الموجودة وما تحمله من إمكانيات. بمعنى: أنه لا يجب على من هو غير قادر مادياً مثلاً على تعلم أي شيء «الموسيقى أو دراسات علية أو إلخ» على الطموح إلى ذلك، بل يجب عليه الطموح إلى ما يستطيع القيام به حسب محدودية قدراته المادية. وهذا يسري على كافة الظروف والحالات. بمعنى عام: الطموح مرتبط بالقدرة المتاحة، والظرف الموجود، وإمكاناته يتم عزلها عن الطبيعة الموضوعية للمجتمع وقوانينها، فيتم اعتبار «العوامل الخارجية» كمطلقات غير قابلة للتغيير، بل يتم قبولها كما هي. كالدعوة إلى التأمل أو الروحانية في التعامل مع المشاكل أو الاضطرابات، التي تكبت الاضطراب والدفع لتناسي وتجاهل القلق الناتج عنه، بدل تقبل وجوده والتعامل معه. وحتى النظرية الوجودية حول معنى الحياة، فإنها تطرح خلق المعنى الوجودي من الحدث في ثباته، وليس خلق المعنى من خلال تغير الحدث عنه، أي تجاهل التعامل مع الحدث على أساس حركته ونفي العملية المنتجة الإبداعية في تحويل الواقع.

أحد أسباب فشل علم النفس السائد أنه أراد التأكيد على أن الحياة في النظام الرأسمالي ممكنة لذا كان لا بدَّ له من القول إن المشاكل نابعة من الأفراد أنفسهم

هل وصلنا إلى نهاية علم النفس الإيجابي

أحد أسباب فشل علم النفس السائد أنه أراد التأكيد على أن الحياة في النظام الرأسمالي ممكنة، لذا كان لا بدَّ له من القول إن المشاكل نابعة من الأفراد أنفسهم، وإن الحياة جميلة ولكن نحن من ننظر إليها بسلبية. بغضّ النظر عن الفكرة بحد ذاتها وتقييمنا لمدى جمال الحياة، ولكن النظر إلى المنحى الإيجابي للمشاكل الحياتية، لم يعد ممكناً، لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وللموت البطيء الذي نعيشه، إما من الضغط المعنوي والجسدي «السرطان كمرض هذه المرحلة» الهائل أو الفقر أو التلوث والكوارث الطبيعية، وأبرزها مؤخراً الاحتباس الحراري.

يبدأ عميد كلية علم النفس في جامعة شمال- شرق الصين محاضرته عن علم النفس الإيجابي بالقول إنه «يتوقع موت علم النفس الإيجابي قريباً، لأنه علم عام جداً لا يدخل في الحالات الفردية. وإن علم النفس ركّز كثيراً على دراسة الجانب السيء في الإنسان، إما في الأمراض أو في الاضطرابات، وعلينا أن نركز أكثر على الجانب الإيجابي في الإنسان». وهو أحد الباحثين الرئيسين في علم النفس الإيجابي في الصين أقلّه. ويعتبر أنه لدراسة الإيجابي عند الإنسان يجب أن ندرس ما الذي يساعد الإنسان على التطور. ونضيف: إن النقطة الأولى في العلاج النفسي الاعتراف بالمشكلة، وفي هذه الحالة الاعتراف بأننا مغرّبون عن واقعنا، ومن ثم يليه الاعتراف بما نتج عن هذا الاغتراب، وما سببه، لكي نستطيع التعامل معه وحلّه. والحل يختلف، ففي علم النفس السائد يكون إما بتغيير السلوك كما في علم النفس السلوكي أو في النظرة الإيجابية كما في علم النفس الإيجابي. ولكن حتى في الحالات الأقل تطرفاً، أي حتى لو لم نكن نتحدث عن حالات الحرب أو الفقر أو الجوع وكل ما هو مهدد بشكل مباشر للحياة، فلن يفيد تغيير السلوك لأنه يقوم بكبت علّته وتحويلها إلى سلوك آخر دون حلّها. أما النظر إلى المنحى الإيجابي للمشكلة فهو ينفي رؤية السلبي فيها وينفي بالتالي إمكانية العلاج. وفي أية حالة كانت، يكون دائماً الاعتراف بالمشكلة وتقبلها في حركتها وتعقيد عواملها الداخلية والخارجية هو الطريق نحو حلّها. وهذا يعني أنه ليس ما مات هو علم النفس الإيجابي فقط، بل ما يموت أيضاً هو علم النفس السائد بالعام، والرهان اليوم هو على علم النفس البديل، الذي بدأ مع علم النفس السوفييتي وهو مستمر بالتطور من صلب الحياة ومشاكلها العملية التاريخية.

تونس: من الخاسر ومن المنتصر؟

أنهت تونس انتخاباتها الرئاسية السابقة لأوانها، والتي جرت في مرحلتين الأولى في 15 أيلول الماضي والثانية في 13 تشرين الأول، لتعلن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية يوم الخميس 17 تشرين الأول فوز قيس سعيد على منافسه نبيل القروي، على أن يؤدي قيس سعيّد اليمين الدستورية في الأربعاء القادم 23 تشرين الأول.

■ علاء ابو فراج

نتائج الانتخابات

كانت المرحلة الأولى من الانتخابات قد ضمّت 26 مرشحاً، وتصدر نتائج هذه الانتخابات كل من قيس السعيّد «18,4%» ونبيل القروي «15,5%»، لتبدأ المرحلة الثانية من الانتخابات، والتي حصل فيها السعيّد على 72,71% من الأصوات بمقابل القروي الذي حصل على 27,29%. وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي أخذته هذه الانتخابات إلا أن نسبة كبيرة من الناخبين التونسيين لم يشاركوا فيها، حيث وصلت نسبة عدد المشاركين إلى 55% المرحلة الأولى، وانخفضت النسبة قليلاً في المرحلة الثانية، وهذا كان موقفاً واضحاً لشريحة كبيرة من التونسيين الذين صوتوا بامتناعهم عن التصويت ضد العملية الانتخابية وضد المرشحين أيضاً، معبّرين بذلك عن عدم إيمانهم- إلى الآن- بالجدوى من هذه الانتخابات.

من هو قيس السعيّد

من مواليد تونس عام 1958، وحاصل على شهادة الدراسات المعمقة في القانون الدولي العام من كلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس عام 1985، ودبلوم الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري تونس، ودبلوم المعهد الدولي للقانون الإنساني بسان ريمو إيطاليا.

عمل في السلك الأكاديمي في جامعات تونس كمدرس، وشغل منصب مدير قسم القانون العام بكلية الحقوق بسوسة في عام 1994. وشغل منصب مقرر اللجنتين الخاصتين لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعداد مشروع تعديل ميثاق الجامعة، ولإعداد مشروع النظام الأساس لمحكمة العدل العربية لعامي 1989 و1990، وخبيراً متعاوناً مع المعهد العربي لحقوق الإنسان للأعوام 1993- 1995، بالإضافة إلى رئاسة مركز تونس للقانون الدستوري من أجل الديمقراطية والذي أسسه سعيّد في 2011 .

«رفض التطبيع»

عبَّر السعيّد صراحة في أحد تصريحاته أنّ: «التطبيع خيانة عظمى، ويجب أن يحاكم من يُطبّع مع كيان شرد ونكل بشعبٍ كاملٍ»

«التطبيع خيانة عظمى، ويجب أن يحاكم من يُطبّع مع كيان شرد ونكل بشعبٍ كاملٍ»

مضيفاً انه يرى أن كلمة تطبيع غير ملائمة فنحن في حالة حرب مع الكيان المحتل، وفي قضية دخول حُملة جوازات السفر «الإسرائيلية» قال «نحن نتعامل مع اليهود ونقبلهم، وليس الإسرائيليين» وأشار إلى أنه لا يمكن الدخول إلى تونس باستخدام جوازات السفر «الإسرائيلية».

وشكلت تصريحات كهذه حالة إيجابية، وأعطت تطمينات حول موقف القيادة التونسية الجديدة من القضية الفلسطينية، وخصوصاً أنه هناك شبهات حول منافسه نبيل القروي حول موقفه من القضية الفلسطينية والتطبيع. بالإضافة إلى توجيه اتهامات له بعلاقة مع المساد.

يبدو جلياً أن نبيل القروي يمثل طرحاً ليبرالياً يدعو إلى المزيد من الانفتاح على أوروبا وأن ما قاله حول محاربة الفقر وغيره لا يستند إلى بديل اقتصادي حقيقي، وهذا يجعل من نتائج هذه الانتخابات هزيمة واضحة لما يمكننا اعتباره «مرشح البنوك والأوروبيين» وإذا ما نظرنا إلى حصته من الأصوات «15,5%» نستطيع تكوين صورة أولية حول وزن الغرب في تونس اليوم، والذي يمكن أن يعطي مؤشراً على وزنهم العالمي. لا يمكننا الآن القول إن قيس السعيّد هو ممثل لبرنامج بديل تماماً فالأمور تقاس بنتائجها دائماً، ولكن الذين فضّلوا التصويت للسعيّد كانوا يصوتون ضد طرح القروي الذي لم يعد له جمهور حقاً، فهم يصوتون ضد الليبرالية والإنفتاح على الغرب ويصوتون أيضاً ضد المواقف المشبوهة والضبابية من التطبيع والقضية الفلسطينية.

أين وصل الوزن الأمريكي في الأمم المتحدة؟

تضاءل حلف المصوتين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية أثناء التصويت في مجلس الأمن الدولي إلى مجموعة من البلدان الصغيرة مثل جزر المارشال وميكرونيزيا وناورو وبالاو وتوغو، فشرطي العالم أصبح شرطي حارات بعد كسر رتبته. ليس هذا فقط، بل وتقدمت روسيا رسمياً بمشروع قرار لنقل اللجنة الأولى للأمم المتحدة من الأراضي الأمريكية.

■ جمال جركس

مشروع القرار الروسي

قدّمت روسيا إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً مشروع قرار حول نقل عمل هذه الهيئة من نيويورك إلى فيينا أو جنيف، في ضوء «سياسة التأشيرة غير الودية» من جانب واشنطن.

ونقلت وكالة «نوفوستي» عن مصدر في الأمم المتحدة أن روسيا قدمت مشروع هذا القرار منذ أسبوع واحد، أثناء الجلسة غير الرسمية للجنة. وأضاف: الآن تم تقديم مشروع القرار حول نقل عمل اللجنة الأولى بشكل رسمي. وأشار إلى أنه من المتوقع أن يجري التصويت حول مشروع القرار هذا الشهر القادم.

كما اقترح النائب الأول لمندوب روسيا الدائم لدى هذه المنظمة، دميتري بوليانسكي، سابقاً، نقل جلسات اللجنة الأولى للأمم المتحدة من نيويورك إلى فيينا أو جنيف، وذلك بعد أن اتضح أن الولايات المتحدة لم تمنح تأشيرات الدخول لعدد من أعضاء الوفد الروسي للمشاركة في عمل هذه اللجنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

شرطي الحارات والحرب الباردة

قال سكرتير مجلس الأمن الروسي: سياسة واشنطن تهدد بعودة عصر الحرب الباردة. وانتقد سكرتير مجلس الأمن الروسي، نيقولاي باتروشيف، ما وصفه بسعي الولايات المتحدة وحلفائها إلى إحلال نظام يخدم مصالحها محل القانون الدولي.

وفي كلمة ألقاها يوم الخميس، أثناء لقاء لممثلي دول مجموعة بريكس «البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا» عقد في عاصمة البرازيل، اعتبر باتروشيف أن هذه السياسة تهدد بعودة العالم إلى حالة من الحرب الباردة.

وقال: إن بنيان العلاقات الدولية يمر بمنعطف مصيري. ترصد روسيا فيه محاولات لاستبدال القانون الدولي المبني على ميثاق الأمم المتحدة، والعلاقات بين الدول، بالنظام المزعوم المبني على قواعد، حيث يسعى الأمريكيون وحلفاؤهم إلى تسخير بلورة هذه القواعد وتطبيقها لخدمة مصالحهم الجيوسياسية. وتابع: يقود كل ذلك إلى طمس المعايير والمبادئ المعترف بها دولياً، ويهدد بإعادة العالم إلى حالة من الحرب الباردة مع التمييز بين نحن وهم.

وأشار إلى أن الأساليب المستخدمة لتحقيق هذا الغرض معروفة جيداً، ومن بينها فرض عقوبات اقتصادية أحادية والتدخل في شؤون دول «غير مرغوب فيها» وحتى تنظيم انقلابات على حكوماتها.

تدل الوقائع السياسية التي شاهدناها في بقاع العالم المختلفة، مثل كوريا الشمالية، إيران، فنزويلا، سورية، أوكرانيا وغيرها. أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض لسلسلة هزائم سياسية. وفي الوقت نفسه تتراكم هزائمها الاقتصادية العالمية والداخلية بفعل الصعود الصيني- الروسي من جهة، وبفعل تأثيرات الأزمة الرأسمالية من جهة أخرى. فماذا سيكون مصير الحرب الباردة التي يحاول شرطي الحارات خوضها في العالم؟

الانتفاضة في لبنان: الحركة الشعبية في طورها الجديد

لم يكن لبنان خارج السياق العام للانتفاضات الشعبية في الدول العربية عام 2011، وتحديداً من خلال تكرار الشعار ذاته «إسقاط النظام»، الذي ظهر على الصيغة اللبنانية بـ«إسقاط النظام الطائفي» فيما سمّي وقتها بـ«حراك إسقاط النظام» «في شباط 2011». ومرت الحركة الشعبية من حينها بأطوار مختلفة، حيث نشهد طورها الجديد في الانتفاضة الحالية التي شملت أغلب المناطق اللبنانية ولا تزال. ولكن خصوصية النظام اللبناني وطبيعة الدولة فيه أعطت أبعاداً خاصة للحركة الشعبية وتطورها.

■ محمد المعوش

في خاص النظام والدولة

تشكل النظام اللبناني في النصف الأول من القرن العشرين على أساس قرار سايكس–بيكو التقسيمي. وعانى لبنان من أزمة طبيعة بورجوازيته التابعة والمرتهنة للإمبريالية. هذه الطبقة التي وُلِـدَت في طور أزمتها «كما يعبّر مهدي عامل»، أي انكباح تطورها بفعل علاقة التبعية. فكان تشكل الدولة مطبوعاً بالبنية الطبقية المتشكلة. ذات طابع طائفي، يخفي وراءه سيادة الطبقة الريعية، وكان رموز الطوائف وكلاء الطبقة المهيمنة اقتصادياً، فكان ضعف الدولة ميزة أساسية، بالترافق مع الأداة الطائفية كعامل تقسيمي للطبقات المُستَغلة كتعويض عن أدوات السيطرة التقليدية للبورجوازية. ويقول مهدي عامل أيضاً إن النظام الطائفي يعمل على تفتيت الدولة عبر تحويل الصراع السياسي إلى صراع طائفي. ولهذا لا بد لتماسك هذا النظام أن تبقى فيه الهيمنة لقوة طائفية واحدة، و«التشاركيّة» في النظام هي نفسها تهديد لهذا التماسك.

ضعف الدولة وتفكك النظام والوضع المعيشي

بعد اتفاق «الطائف» ونتيجة تعطل الهيمنة في النظام الطائفي لصالح «التشاركية»، انفتح النظام على أزمته البنيوية، كان اتفاق الدوحة في «2008» أبرز محطاتها، ما رفع من حدة التفكك وانفجار «الصيغة اللبنانية» بالترافق مع اختلال توازن القوى الدولي الذي كان ناظماً للصراع في لبنان منذ التسعينات، وتحديداً بسبب الأزمة المالية العالمية وتسعير الهجوم الإمبريالي. هذا التفكك وضعف الدولة وتغوّل الليبرالية مبكراً، وتعفّن البنية التحتية وغياب شبكة الأمان الاجتماعي، ودور الفساد المعتاش على قطاع الدولة «تطور قوى الفساد كطبقة متحالفة مع رأس المال المالي واندماجهما في حدود واسعة ما بعد الطائف» ونهب مواردها، وربح المصارف الفلكي جراء الاستدانة المتعاظمة «100 مليار دولار»، وغياب القطاع المنتج والارتفاع الهائل للمعطّلين عن العمل، وتهجير القوّة المنتجة البشرية، كل ذلك أظهر عري وعجز الطبقة الحاكمة في لحظة انفجار الأزمة العالمية.

الحركة الشعبية وأطوارها

تبلورت الحركة الشعبية في هذا السياق التاريخي، واتخذت الطابع «العلماني» بداية، على إثر تراجع المشروع التغييري النقيض تاريخياً وطرحه الجذري الاقتصادي الطبقي الواضح، وضعف التشكيل النقابي في ظل بنية عمالية مشتتة وضعيفة أخذا بطبيعة الضعف الشديد للرأسمالية المنتجة، ما رفع من حضور جمعيات المجتمع المدني، والتي تكاثرت في لبنان كالفطر مدعومة بقسم كبير منها بالتمويل الغربي، والتي عبّرت عن الفئة المدينية البورجوازية الصغيرة غالباً، ذات ملامح «رفض العمل السياسي والحزبي»، وتفتيت القضايا وتمييع محتواها الاقتصادي– السياسي. فكان شعار «إسقاط النظام الطائفي» التعبير الواضح عن مكون هذه الحركة المتبلورة، والتي ضمت في ذروتها الآلاف، في العاصمة بشكل أساس. ولم ينزل الشعب ضد «النظام الدكتاتوري» كما في الدول العربية الأخرى لسبب فعلي هو عدم وجود شكل واضح له في لبنان كما باقي الدول العربية، فالعلاقة بين النظام والشعب ليست قمعية مباشرة كما الدول الأخرى، ولهذا مثلاً لم تطغ شعارات «الكرامة» على ألسنة الناس، فالعنف المعنوي في لبنان كان معقداً وعميقاً، تجلى أكثر في التهميش الوجودي وتبعاته من مظاهر الاغتراب الروحي، كما في أي نظام رأسمالي، ما أضعف تحديد الهدف المادي «أي هوية النظام كما الدول العربية الأخرى ممثلة بسلطة الحزب الحاكم له أدواته المباشر الأمنية» أمام أعين الناس.

ولكن كان لليسار الجذري «كالحزب الشيوعي اللبناني مثلاً وقوى يسارية ووطنية أخرى» دور نسبي في موازنة هذا الطرح «العلماني» لصالح تعميق الرؤية الاقتصادية الطبقية وكشف جوهر الصراع كصراع ضد الطغمة المالية والمصارف ووكلائهم والفئة الفاسدة. عزز من هذا الجانب «الطبقي» لاحقاً الإجراءات التقشّفية وتراجع القيمة الشرائية للأجر، وهبوط الموقع الاجتماعي للطبقة الوسطى ممثلة بالأساتذة وموظفي قطاع الدولة، كقطاعات أكثر تنظيماً ووزناً من غيرها، كميزة للبنية الريعية في ظل غياب الشرائح العمالية والزراعية التقليدية.

هنا جاء الطور الثاني الأنضج من الحركة، الاقتصادي المباشر، والذي ضم فيه عشرات الآلاف كإشارة على توسّعه كميّاً، وتعمّقه نوعياً، عن الطور الأسبق. والذي تركز في العاصمة غالباً «مع توسع أكبر في المناطق»، وحمل ملامح اقتصادوية «على حساب «علمانية» الطرح في الطور الأسبق» بارزة على حساب السياسي. أمّا الطور الثالث كان في توسع كميّ، وتعمق نوعي جديد عبر ما سمي بـ«حراك النفايات»، الذي شمل مختلف المناطق، وخرج من نطاق العاصمة، معبّراً عن ملامح عجز في إعادة إنتاج المجتمع وبقائه مجتمعا قابلاً للحياة، حيث طمرت النفايات شوارع القرى والمدن. فاق الحجم الشعبي في أكبر تظاهرة المئة ألف متظاهر في الشارع، وهذا في الخاص اللبناني يعد كبيراً. وكان كل طور يضمّ منجزات الطوّر الأسبق ويبني عليها، من العمل العفوي إلى لجان العمل المشتركة، ومن العلمانية إلى الاقتصادوي المطلبي، نحو السياسي المباشر ضد دور المصارف وصندوق النقد والطغمة المالية. وكما يقول ماركس، كان كل تقدم إلى الأمام يُعمق أدوات العمل والرؤية.

الانتفاضة الراهنة

إن انكشاف عجز الدولة عن التصدي للحرائق، والضرائب الجديدة والتقشفية «مقررات مؤتمر الدول «المانحة» كـ«سيدر»، وقبله «باريس»» وعودة النفايات مجدداً، وفضائح الفساد المالي «السدود، والكهرباء مثالاً»، وتراجع المستوى المعيشي «توقف القروض المصرفية مثالاً»، والعقوبات الغربية المنتجة لأزمة الدولار والمحروقات والخبز، وفي صيدا «عاصمة الجنوب» كان تعدي القوى الأمنية على نائب المدينة د. أسامة سعد أمين عام «التنظيم الشعبي الناصري»، وعجز الدولة عن التصدي للحرائق الواسعة في البلاد، كلّها تزامنت في الشهر الماضي، فكانت كالمرجل الذي صهر الغضب الذي انفجر إثر شرارة الضريبة على «الواتساب» «فاتورة الهاتف الخليوي في لبنان تُعدّ من الأعلى في العالم»، ضد ممثلي السلطة وأصحاب رؤوس الأموال المنكشفين، المحاولين اليوم قطع الطريق عبر «استقالة الحكومة» ليدخلوا الحركة في الفراغ «الدستوري» وتغيير قواعد الاشتباك، ومن ثم انتقلوا إلى العنف المباشر الواسع في الأول من أمس ونزول السلاح «الرسمي» وغير الرسمي في وجه المتظاهرين العزّل.

الشعب ظهر حياً ضد قصيري النظر المحبطين والانتفاضة الراهنة فتحت الحركة الشعبية نحو طورها القادم

الشعب ظهر حياً، ضد قصيري النظر المحبطين. والانتفاضة الراهنة فتحت الحركة الشعبية نحو طورها القادم: تنظيم أكبر للحركة وتحديداً لجانها التمثيلية الشعبية، البرنامج التوحيدي للمطالب الاقتصادية السياسية، وحامله البشري الرمزي «الأشخاص المحتملين لحمل المطالب وتحقيقها متى ما وجودوا في السلطة» لتثمير الحالة الشعبية عبر حالة سياسية تصارع على السلطة، حفاظاً على المجتمع وبقائه. البرنامج التي تتركز أهم مداخله على: إسقاط الدين الخارجي، وفك التبعية بالدولار «مدعوماً بتغير ميزان القوى الدولي الذي فتح طريق الانفكاك هذا» والارتهان للمصارف عبر سياسة تمويل الدولة من خلال الإستدانة، واسترجاع الأموال المنهوبة والثروة غير المنقولة المسطو عليها كأملاك الدولة «التي تُعدُ بالمليارات، والشاطئ اللبناني مثلاً من أبرزها»، وتعزيز اقتصاد منتج وجلب الاستثمارات الصديقة «البنية التحتية مثالاً»، هو ما يخرج لبنان من حالة التبعية، والدخول في فضاء العالم الجديد.

«طريق الحرير القطبي»... وتذليل العقبات «الأبدية»

تتمتع التحالفات بأهمية بالغة إستراتيجياً، وتحدث أفضل هذه التحالفات عندما يتمتع المشاركون بها بميزاتٍ خاصة يقدمونها في سبيل رفع الوزن النوعي للمتحالفين ككل. على ما يبدو فإن هذه السمة الأبرز التي ترتبط بالتحالفات متعددة الأقطاب التي تقودها كل من روسيا والصين، وعدد متزايد من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية في السنوات الأخيرة.

■ إعداد: قاسيون

في وقتٍ وجدت فيه بعض الدول الأسيوية نفسها مضطرة لتكون جزءاً من التمحور الأمريكي في آسيا. وبالتالي، جزءاً من الضغط الأمريكي الهائل الموجّه نحو الصين بوصفها خصماً إستراتيجياً ذا إمكانات ضخمة، ووجدت دولٌ عدّة من «حلف الناتو» نفسها مرتهنة لخوض صراعٍ طويل الأمد مع روسيا تدفع هي فاتورته لمصلحة الأمريكي، كان الحلف الروسي الصيني يسير قدماً في مسار تفكيك بؤر التوتر والنزاعات الإقليمية التي زرعها الأمريكي في عددٍ من بقاع العالم. وشيئاً فشيئاً، يتزايد عدد الدول التي تنحاز إلى هذا الحلف، إما اقتناعاً بميل الكفة نحوه، وإما كردة فعل على سلسلة الخيبات الأمريكية إزاء الحلفاء.

وفي هذا الإطار، تمثل زيارة الرئيس الصيني إلى الهند، والتي جرت مؤخراً، واحداً من الأمثلة التي تحققت بفضل التكاتف الصيني الروسي، والإصرار على عدم السير في خط الصدع الذي يحاول الأمريكي ترسيخه دولياً بوجهٍ عام، وفي آسيا خصوصاً.

الهند تنضم إلى «طريق الحرير القطبي»

في عام 2018، نشرت الصين كتاباً أبيض حول سياستها إزاء القطب الشمالي، متعهدة بالعمل المشترك وشرح رؤيتها بشأن «طريق الحرير القطبي»، وشدّدت الوثيقة التي حملت عنوان «سياسة الصين إزاء القطب الشمالي»، والصادرة عن مكتب المعلومات التابع لمجلس الدولة، على أن الصين لديها مصالح مشتركة مع دول القطب الشمالي، ومستقبل مشترك مع بقية العالم حيال القطب الشمالي.

وتغطي المنطقة اليابسة في القطب الشمالي مساحة نحو 8 ملايين كيلومتر مربع تعود السيادة عليها إلى كندا والدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج وروسيا والسويد والولايات المتحدة، فيما تبلغ مساحة المحيط القطبي أكثر من 12 مليون كيلومتر مربع، حيث تتقاسم الدول المطلة عليه ودول أخرى حقوقاً ومصالح بحرية فيه وفقاً للقانون الدولي.

وينظر بشكل واسع إلى «طريق الحرير القطبي» على أنه الفرع الثالث للحزام والطريق، حيث يضيف طريقاً بحرياً آخر بالإضافة إلى بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وإفريقيا والبحر المتوسط من جهة وجنوب الباسيفيك والأوقيانوس من جهة أخرى، وتأمل الصين العمل مع جميع الأطراف لبناء طريق الحرير القطبي من خلال تطوير طرق الشحن بالقطب الشمالي، وتتطلع إلى تطوير مشترك لموارد النفط والغاز والمعادن وغيرها من مصادر الطاقة غير الأحفورية والصيد والسياحة في المنطقة مع دول القطب الشمالي، مع احترام تقاليد وثقافة سكان القطب، بما في ذلك السكان الأصليون، والحفاظ على البيئة الطبيعية.

الجديد في الموضوع هو الموافقة الهندية على الانضمام إلى طريق الحرير القطبي، وذلك خلال مشاركتها في المنتدى الاقتصادي الشرقي الذي عقد في مدينة فلاديفوستوك الروسية خلال شهر أيلول من هذا العام. وكذلك، ظهور بوادر موافقة يابانية على الانضمام إلى المشروع ذاته، في وقت ترفض فيه اليابان الدخول في التحالف الأمريكي في منطقة الخليج.

ودفعت الهند مباشرة بمليار دولار في خط ائتمان للتنمية في مناطق أقصى شرق روسيا المرتبطة بالمشروع، إضافة إلى استثمار 7 مليارات دولار حالياً من قبل الشركات الهندية في مجال النفط والغاز في روسيا. وهو الرقم المرشّح للتضاعف أكثر من مرة بحسب تصريحات الرئيسين بوتين ومودي.

ماليزيا تعزز علاقاتها مع بكين وموسكو

في حين دفعت ماليزيا طويلاً ثمن اندفاعها وراء المجمع الصناعي العسكري الأمريكي للمشاركة في مناورات عسكرية موجهة ضد الصين في المنطقة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، يمثل الرئيس الحالي مهاتير محمد نقطة تحول في الموقف من الصين، من خلال الدعوة إلى زيادة التعاون والانخراط في مشروع طريق الحرير الجديد. وأسفرت زيارة الرئيس محمد إلى فلاديفوستوك عن إنشاء جامعة لصناعات الطيران الروسية التي سترعاها الحكومة الروسية في ماليزيا، وإعلانه استعداد بلاده للاستثمار في الشرق الأقصى لروسيا وفتح أسواق جديدة هناك.

على الصعيد الأمني تُشكل منظمة شانغهاي للتعاون عامل حماية لمشروع طريق الحرير ومشروع أوراسيا الكبرى

منغوليا وطريق الحرير الجديد

بعيداً عن المحاولات الغربية الرامية إلى إدخالها في «حلف الناتو»، تسعى منغوليا اليوم للانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، حيث كان إنشاء ممر اقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا في عام 2016 لحظة فاصلة بالمعنى السياسي في البلاد، التي شهدت تبدلاً واضحاً في الموقف من الجارتين، خالقة بذلك صلات حيوية مع روسيا والصين.

وقبل فترة، زار الرئيس بوتين منغوليا، حيث وقعت الدولتان «معاهدة العلاقات الودية والشراكة الشاملة» لتحقيق «دفع الشراكة الإستراتيجية إلى مستوى جديد كلياً». وأعلن بوتين عن صندوق استثماري مشترك وعن تقديم قرض بقيمة 1,5 مليار دولار، أعلن رئيس منغوليا أنه سيستخدمه لبناء المزيد من السكك الحديدية عبر الحدود الصينية لتصدير الفحم والمعادن نحو الحدود الروسية. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام 2017، نمت التجارة الروسية المنغولية بنسبة 22%.

الحفاظ على أمن آسيا

يشير التعاون الصيني الروسي إلى أن البلدين يسعيان إلى تذليل العقبات التي بدت عالقة أبدياً بين دول آسيا، ويشير تعاونهما في مجال الدفاع خصوصاً إلى أن كلا البلدين بصدد صياغة آليات للأمن العالمي، وفي آسيا تحديداً، حيث وضعت الصين بدعم من روسيا خطاً أحمر أمام إقامة الولايات المتحدة واليابان مشروعاً شبيهاً للناتو في آسيا.

في هذا السياق، لا تستخدم روسيا نفوذها في آسيا فقط لحل النزاعات الإقليمية بين الصين والدول الآسيوية، ولكن اتخذت أيضاً تدابير وقائية لصالح الصين. فعلى سبيل المثال: عندما أظهرت روسيا مخاوفها بشأن تركيب الولايات المتحدة لمنظومة دفاع جوي صاروخي على أرض كوريا الجنوبية، كانت الصين قد أعلنت مسبقاً: أن هذا التصرف معاد لها. وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة قالت: إن هناك حاجة لنظام أمريكي لمواجهة أي هجوم صاروخي من كوريا الشمالية، فإن روسيا والصين اعتبرتا هذه الخطوة تشكل تهديداً مفتوحاً لأمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وعلى الصعيد الأمني، تُشكل منظمة شانغهاي للتعاون عامل حماية لمشروع طريق الحرير ومشروع أوراسيا الكبرى. حيث إن أحد الأغراض الرئيسة لمنظمة شانغهاي كان بمثابة القوة المقابلة للناتو القادرة على تشكيل آلية متعددة الأطراف لصد النزاعات التي تقودها الولايات المتحدة في المناطق المتاخمة لروسيا والصين.

الدور الروسي في تحقيق الأمن الخليجي

تشهد العلاقات الروسية الإيرانية الخليجية تغييرات عديدة من الاقتصاد وصولاً إلى تحقيق الأمن والسلام في منطقة الخليج.

■ قاسيون

العلاقات الإيرانية الخليجية

صرح محمود واعظي، مدير مكتب الرئيس الإيراني، بأن الإمارات «كانت سبّاقة» في العلاقات مع إيران وبادرت إلى تسوية القضايا السياسية معها. وقال واعظي في تصريح صحفي، أدلى به في محافظة سمنان بوسط إيران، إن علاقة إيران مع الإمارات تتغير تدريجياً نحو الأفضل.

كما أشار واعظي إلى أن هناك تغييراً في مقاربة السعودية تجاه إيران، مضيفاً إن السعودية تبتعد تدريجياً عن السياسات المعادية لإيران وخطابها بات أكثر سلمية. واعتبر المسؤول الإيراني أن السعودية والإمارات أدركتا أن أمريكا تسعى إلى نهب أموالهما، مضيفًا إنه ثبت أن أمريكا لم تدعم دول المنطقة في الأحداث الأخيرة. وقال واعظي إن دعم أمريكا للإمارات والسعودية يقتصر على عدة تغريدات على تويتر، وإن أمريكا وضعت ملعقة فارغة في فم السعودية والإمارات.

وأضاف مدير مكتب الرئيس الإيراني إن سياسة إيران تقوم على إقامة علاقات حسنة مع دول الجوار على الرغم من بعض العداء الذي نشهده من بعض الدول.

في الوقت نفسه، بحث نائب وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، مع نائب وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية ديفيد هايل، أمن المنطقة ومواجهة ما أطلق عليه اسم «سلوك إيران العدائي». وبحث الجانبان مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية.

الدور الروسي

بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زياراته إلى الإمارات والسعودية قضايا التعاون الاقتصادي والملفات الإقليمية، بما فيها سورية مع مسؤولي البلدين.

وأفاد المكتب الصحفي للكرملين بأن المفاوضات تمحورت حول مناقشة قضايا تعزيز التعاون الثنائي في مجالات التجارة والاقتصاد والاستثمار، إضافة إلى تبادل مفصل لوجهات النظر حول القضايا الدولية والإقليمية الملحّة. كما تناولت المباحثات سبل التسوية في سورية وليبيا واليمن، ومكافحة الإرهاب والوضع العام في منطقة الخليج.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن عن المبادرة الروسية خلال افتتاح أعمال الجلسة العامة لمنتدى فالداي للحوار الدولي، حيثُ دعا إلى إنشاء منظمة جديدة لضمان الأمن في منطقة الخليج، تعمل بمشاركة كل من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وذلك بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة الخليج مثل حرب اليمن وحرب الناقلات وأزمة مضيق هرمز وهجمات أرامكو وغيرها. وتأتي هذه المبادرة الروسية لتأسيس منظمة للأمن الخليجي في سياق مبادرات الأمن الإقليمي التي تقدمها روسيا، مثل اتفاقية بحر قزوين وغيرها، التي ستعمل على إبعاد شبح الحرب عن هذه المناطق وضمان الأمن والسلام والاستقرار فيها.

بريكست: تأجيل جديد

إن الاستعصاء البريطاني الجاري منذ بضعة سنوات حول خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ليس عبثياً بأسبابه، ولن تكون نتائجه كذلك، إلّا أنّ العبث هو ما يجري الآن بين تلك الأسباب إلى لحظة اتخاذ قرار بشأنه، مما يجعل من الملف بمعطياته الحالية كحلقة مُفرغة.

■ يزن بوظو

لم يحدث أمر مستغربٌ أو جديدٌ فيما يخص «بريكست» بعد كل الضجيج الإعلامي الذي رافق صعود بوريس جونسون بتحديده لنهاية شهر تشرين الأول الحالي موعداً نهائياً وثابتاً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سواء أكان ذلك باتفاق أو بلا اتفاق، لتدخل البلاد دوامة جدالات سياسية لم تفضِ إلا إلى ما تحدثنا عنه سابقاً، في ظل توازنات القوى القائمة، فلن يطرأ أي جديد على هذا الملف، وها قد تم تأجيل بريكست إلى موعدٍ آخر.

اتفاق جديد؟

بعد كُل الجدل السابق في الأسبوعين الماضيين، ومن مناورات وتهديدات سياسية بين مختلف القوى البريطانية، وتكرار جونسون لتصريحاته حول الخروج في 31 من الشهر الجاري بأية حال، صرح يوم الخميس بأن بلاده توصلت إلى «اتفاق جديد عظيم» حول بريكست مع الاتحاد الأوروبي، يفضي إلى أنه يسمح بتفادي عمليات الفحص الجمركية بين إيرلندا وإيرلندا الشمالية، وقال رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، إن الاتفاق الجديد آمن لمواطني دول الاتحاد الأوروبي ويضمن وحدة السوق الأوروبية، من دون ذكر تفاصيله. لكن على أية حال، فإن هذا الاتفاق الجديد أياً كان، يحتاج إلى مصادقة البرلمان البريطاني عليه إما لإقراره أو رفضه أيضاً.

البرلمان يؤجل

عقد البرلمان البريطاني في يوم السبت جلسته للتصويت حول الاتفاق الجديد ذاك، قبيل 12 يوماً من الموعد المزمع للخروج، وشدد جونسون قبيل ذلك على أنه يفضل خروجاً من الاتحاد الأوروبي بلا اتفاق على طلب مهلة جديدة بعد تأجيل بريكست مرتين. لينتهي اجتماع البرلمان بقرار إرجاء التصويت على بريكست، بعد أن أيد النواب بأغلبية 16 صوتاً لائحة تدعو إلى «عدم التصويت على الاتفاق». وصرّح جونسون بعد ذلك: «لن أتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول تأجيل آخر لبريكست، ولا حتى القانون يجبرني على ذلك».

تظاهرات شعبية ترفض بريكست نحو استفتاء جديد

رافقت جلسة البرلمان البريطاني تلك خروج عشرات الآلاف من المتظاهرين البريطانيين إلى شوارع لندن، مطالبين بإجراء استفتاء جديد حول خروج بريطانيا، حيث رفعوا شعارات تدعو لوقف تنفيذ «بريكست»، واصفين إياه بـ«كارثة وطنية على وشك الحدوث». إن هذا الأمر تطورٌ لافت حول تأثير تعقيدات الملف البريطاني على الحالة الشعبية، فالاستفتاء الشعبي الأساس الذي بُني على أساسه اعتماد الخروج كان بنسبة موافقة تجاوزت النصف، أيّ إن المزاج الشعبي نفسه حول الملف بحالة توازن نوعاً ما، فعدم تنفيذ الاتفاق استناداً إلى التصويت الأصلي أو إجراء استفتاء جديد، يُدخل البلاد بأزمة حول «الديمقراطية» سينتفض عليها نصف الشعب البريطاني الذي أعلن موافقته ونجح فيها. من ناحية أخرى، فإن الذي قام بالتهديد أولاً حول إخراج الناس للتظاهر بغاية الضغط كان جونسون نفسه، لينفذه الطرف الآخر بدعوته مناصري عدم الخروج للتظاهر بالتزامن مع جلسة البرلمان. إن هذا التصعيد السياسي، يدفع الشعب البريطاني نفسه إلى دخول الانقسام السياسي والحكومي الجاري ليصبح انقساماً شعبياً، وإذا ما فتح باب للتظاهر من كل طرف، فقد يدفع بذلك البلاد نحو مواجهات شعبية قد تفضي إلى الفوضى.

تأجيل جديد، ودوامة عبثية

على أية حال، صوّت البرلمان البريطاني مجدداً على تشريع يطالب الحكومة بتأجيل الموعد المقرر لبريكست في 31 تشرين الأول، الأمر الذي رفضه جونسون قائلاً بأنه «غير ملزم به»، ليؤكد رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، بعد ساعات، تلقيه رسالة من رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، تحمل طلباً رسمياً لتأجيل موعد بريكست حتى نهاية كانون الثاني من السنة المقبلة. مما يؤكد من جديد أن توازنات القوى في الداخل البريطاني لم تُحسم لصالح أيّ من القرارين، ونُضيف الآن بأنها لن تُحسم وستبقى الأمور بحالتها العبثية هذه من دورانها في الحلقة المفرغة إذا ما لم يتم اتخاذ إجراءات وتوافقات جدية تُناسب جميع الأطراف في الداخل البريطاني، ومع الشعب نفسه أولاً، عوضاً عن البحث حول «اتفاق جديد للخروج» والرفض الدائم من الفريق المقابل لأي خروج، وإلا فإن الاستعصاء سيبقى على حاله مسبباً بأزمات سياسية واجتماعية أعلى قد تصل في نهايتها إلى مطالبات بتغيير «النظام البريطاني» كله، حيث لربما يعود مجمل الاستعصاء الحاصل بسببه الرئيس إلى ذاك الاستفتاء نفسه، لما تم إقحام الشعب البريطاني فيه، والآن لا يستطيع أيّ طرف تمرير قراره، أو تمرير قرار الآخر، دون خسارة سياسية حقيقية ودون رد فعل اجتماعي لا يمكن التغاضي عنه.

الصورة عالمياً

• قدمت روسيا إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً مشروع قرار حول نقل عمل هذه الهيئة من نيويورك إلى فيينا أو جنيف، في ضوء «سياسة التأشيرة غير الودية» من جانب واشنطن».

• صرح مصدر في وكالة «انترفاكس» الروسية بأن صربيا سوف تتسلم منظومات «بانتسير– إس» الروسية للصواريخ والمدافع قصيرة المدى المضادة للجو. وذلك في إطار الاتفاقية الموقعة مع روسيا بهذا الشأن.

• أصيب عشرات الفلسطينيين بالرصاص الحي والمطاطي والاختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال قمع قوات العدو آلاف المتظاهرين في مخيمات العودة شرقي محافظات قطاع غزة.

• وقع وفدا الحكومة السودانية و«الجبهة الثورية» على وثيقة إعلان سياسي خلال مفاوضاتهما، في يوم الأحد، في جوبا، حيث شمل الإعلان إجراءات تمهيدية لبناء الثقة بين الطرفين، على رأسها إطلاق سراح المعتقلين والوقف الشامل لإطلاق النار.

• قال وزير الخارجية الروسي، إنه على موسكو وواشنطن إعادة عمل البعثات الدبلوماسية للجانبين بشكل طبيعي، مشيراً إلى أن الأمريكيين «يدركون أنه في يوم ما يجب أن تعود الأمور إلى طبيعتها، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل»

• شهدت برشلونة في إسبانيا يوم الجمعة عدة تظاهرات واحتجاجات جديدة تطالب باستقلال إقليم كتالونيا، وتخلل ذلك اندلاع مواجهات عدة بين المتظاهرين وقوات الأمن في المدينة.

الفساد البيروقراطي...

تمّ إنشاء منظمة الشفافية الدولية المناهضة للفساد واسعة التأثير في عام 1993. ومنذ ذلك العام بدأنا نسمع عن إطلاق حملات كبرى مناهضة للفساد من قبل منظمة المساعدات الأمريكية والبنك الدولي، ومؤسسة المجتمع المنفتح والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية وغيرها الكثير. قامت هذه المنظمات المسلحة بتمويل هائل من العديد من الشركات، والتي تتبنى أساسات الشفافية الحكومية والمجتمع المدني القوي، بالدفع ناحية الإصلاحات الثقافية والقانونية حول العالم. لقد انتشرت هذه الحملة المناهضة للفساد في الإعلام السائد لدرجة دفعت الفايننشال تايمز لتعلن عام 1995: «عام الفساد».

■ بقلم: بيتر براتسيس
تعريب وإعداد: عروة درويش

إنّ وصول الفساد المفاجئ إلى مرتبة القضيّة الكبرى لهذه المنظمات يمثّل انفصالاً هاماً عمّا ساد في الحقب السابقة. يثير هذا القطع الاهتمام، لأنّ الفساد كان يعتبر فيما مضى قضيّة محلية، أهميته لا تتعدى النطاق الوطني، وقد استمرّ ذلك بشكل صارم حتّى التسعينات. وممّا يثير الاهتمام ويحيّر المتابع للأمر أيضاً أنّ رافعي راية محاربة الفساد هم وكلاء وعملاء رأس المال الكبار. فإذا ما أردنا أن نعرّف الفساد بشكل بسيط، فهو تدمير المنتجات العامّة لتحقيق مصلحة خاصة، ومن هذا التعريف يمكننا أن نرى بأنّ حافز هذه الشركات الخاصة أو الوكلاء الدوليين للتمويل والتجارة ضئيل في محاربة الفساد.

من هنا يمكننا أن نعلم بأنّ هذه الحملة التي لا تزال تلاقي صداها حول العالم قد ركزت على مناهضة الفساد البيروقراطي ولم تتدخل بالفساد السياسي. إنّ التمييز بين الفساد البيروقراطي والفساد السياسي، رغم محاولة هذه الحملة إظهارهما كمسألة تافهة، لهو على قدر كبير من الأهمية.

الفساد البيروقراطي والسياسي

الفساد البيروقراطي هو انحراف عن مبدأ عدم التمييز في المعاملات وتطبيق السياسات والقوانين من قبل موظفي الخدمة المدنية، مثل الشرطة أو جامعي الضرائب، حيث ينحرف هؤلاء بسبب الرِّشوة أو اعتبارات أخرى «كالقرابة والانتساب الحزبي أو القبلي». لا يتم تمييز هذا النوع من الفساد من خلال حجم الخدمات التي تمّ تبادلها بل من خلال واقعة تطبيق القانون والسياسات وليس صياغتها وتشكيلها، ومن خلال واقعة أنّ هذا يحدث في حلقة الوصل بين مؤسسات الدولة التي تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين.

أمّا الفساد السياسي، على عكس البيروقراطي، يحقق المصالح الخاصة داخل عملية صناعة السياسات، سواء عبر الرشوة أو غيرها من الدوافع، واجتماعات صناعة القرار هذه تتم بالضرورة بعيداً عن أعين المواطنين العاديين. ومن الفوارق الأخرى بين نوعي الفساد أنّ البيروقراطيين لديهم حيّز تحرّك ضئيل جداً عند تطبيق القانون، بينما لا توجد قيود كثيرة على صانعي السياسات بما يخص فحوى التشريع. عادة ما يكون أيّ شيء غير الرشوة المباشرة مسموحاً به بالنسبة لصانعي السياسات، بينما يكون موظفو الخدمة المدنية أكثر عرضة للرقابة والتنظيم.

إنّ التركيز على الفساد البيروقراطي يستبدل أيّة جهود حقيقية لمعالجة مسائل الفساد السياسي ويختزلها، وذلك لأنّه يخدم المصالح الخاصة ضمن عملية صناعة القرار.

ليس لدى منظمة الشفافية الدولية ولا المنظمات التي تسير في فلكها أيّة مشكلة مع وجود المصالح الخاصة ضمن الفضاءات العامة

إنّ الدول القومية تستطيع عبر التركيز على مسألة الفساد البيروقراطي أن تخلق لنفسها صورة بمنتهى النظافة واللافساد، بحيث تمنح الشعور لمواطنيها بأنّها تعاملهم جميعاً على قدم المساواة. يمكن تنظيم الآلة البيروقراطية وتدريب عمّال الخدمة المدنية بحيث يتم ضمان أدنى درجات الانحراف عن متطلبات الوظيفة الرسمية، بينما يستحيل تقريباً تطبيق ذات معايير الرقابة على صانعي السياسات سواء أكانوا بيروقراطيين كباراً أم مسؤولين منتخبين. يمكن ضبط الآلة، لكن كيف يمكن لهذه الآلية ضبط المبرمِج الذي سيضع خطّ تسيير هذه الآلة؟

مشكلة تكاليف ليس إلّا

ليس لدى منظمة الشفافية الدولية ولا المنظمات التي تسير في فلكها أيّة مشكلة مع وجود المصالح الخاصة ضمن الفضاءات العامة، وهذا واضح في نطاقات عملهم وسلوكهم، ولكن مشكلتهم الحقيقية في «الغموض». إنّ مشكلتهم مع ظواهر مثل الرشوة والمحسوبية هي في كونها ترتيبات غير رسمية غير قابلة للتنبؤ وغامضة. إنّ هذا النوع من الفساد يخلق مشاكل متداخلة بالنسبة لرأس المال العابر للحدود: فهو لا يسمح له باتخاذ الإجراءات اللازمة لحسابات التكاليف والتي تعدّ جوهرية في اتخاذ قراراته الاستثمارية، كما أنّه يزيد تكاليف الانتقال. يمكننا النظر بشكل ملموس إلى واحد من التدابير الرئيسة في هذا الخصوص: مؤشر اللا شفافية الذي يحاول حساب تكاليف الظواهر التي ترتبط بهذا المفهوم الجديد للفساد– مثل المدفوعات غير الرسمية والقوانين غير الواضحة وتطبيقها وتفسيرها بشكل غير متساوٍ. وكمثال عن ذلك: في أولى نسخ المؤشر ذُكر بأنّ تكاليف الشفافية للاستثمار الأجنبي في الصين يساوي ضريبة بنسبة 46%.

إنّ المفهوم الأهمّ هنا هو «العقلانية– rationality» الذي يشير إلى حسابات التكاليف– الربح التي يشكّل الأساس للقيام بعمل ما، وعليه فإنّ الإنسان يطيع أمراً أو قاعدة ما لأنّه يحكم بأنّها في صالحه. ومن أجل تحقق هذا السبب الإنتاجي على المرء أن يكون قادراً على تقدير التكاليف والربح. تفترض العقلانية الإنتاجية أن تقوم منظمات بيروقراطية بتطبيق وتنظيم القانون. مثال: إن لم تكن تعلم ما هي عقوبة ركن السيارة في مكان غير قانوني فمن المستحيل عليك عندها أن تتخذ قراراً عقلانياً بخصوص ركن السيارة من عدمه، فالفرق بين كون العقوبة عشرين يورو أو مئتي يورو سيكون هاماً جداً، ويجب أن يكون معروفاً وقابلاً للتنبؤ.

ولأنّ الشركات الرأسمالية تتبع منطق تعظيم الربح والانخراط في أفعال نفعها أعلى من تكاليفها، فإنّ رأس المال يعتمد على وجود القانون والبيروقراطية ليتمكن من اتخاذ قرارات عقلانية بشأن استثماراته. ومن هذا المنظور، عدم وجود «الفساد» يعني القدرة على التنبؤ والتوقع. إنّ أفعال منظمة الشفافية الدولية وما يشبهها من المنظمات يظهر لنا الإجراءات التي يتخذها رأس المال تابعوه من أجل ضمان الظروف الضرورية للوصول إلى التسبيب العقلاني. يعني هذا بأنّ على الدول أن تكون بيروقراطية بقدر الإمكان وقوانينها مصاغة كما ينبغي ومكتوبة بوضوح ومطبقة باستمرار. وعليه فأيّة ترتيبات غير رسمية أو قوانين مضللة أو تطبيق غير مستمر للقانون يتم وسمه بأنّه غامض/فاسد.

أحادية النظر إلى الفساد

إنّ الدفع تجاه القدرة على التنبؤ وتقليص الغموض قد خلق تجارة مزدهرة بحد ذاتها، معنية بهذا التطبيق. فشركات مثل «برايسواترهاوسكوبر» والكثير من الوكالات مثل غلوبال إنسايت، وبنك التنمية الآسيوي، تزوّد المستثمرين ببيانات ومقاييس مخاطر وتكاليف اللا شفافية الموجودة في الاستثمار حول العالم. يتم اليوم بشكل دوري عقد المؤتمرات للشركات العابرة للحدود

ماذا عن الفساد السياسي؟

وللمستثمرين وللخدمات المالية بهدف دفع أجندة مناهضة الفساد قدماً والتدريب على إجراءات مناهضة الفساد والغموض. مثال: تنظم شركة إيثيكال كوربوريشن الربحية «الاجتماع الأوروبي لمناهضة الفساد» سنوياً من أجل توجيه المشاركين فيه إلى «كيفية جني الأرباح أثناء تقدير مخاطر الفساد». كان من بين المتحدثين لمؤتمر 2010 المنتدى الاقتصادي العالمي وشركة سيمنز ومجموعة بنك كي.سي.بي وصندوق التمويل الأوروبي وشركة بوينغ ووزارة العدل الأمريكية. تراوحت رسوم التسجيل للمؤتمر ما بين 1345 و2295 جنيهاً إسترلينياً للشخص الواحد.

في عصر العولمة، يؤكد رأس المال العابر للحدود على هيمنته ونحن شهود على محاولته تشكيل الدول حول العالم. يبني رأس المال معظم قوته السياسية من خلال القيادات الثقافية والأخلاقية. ومن دون شك ليس هناك إنجاز أعظم لهؤلاء المثقفين من قدرتهم على تقديم وتعميم هذا الفهم الضيّق للفساد. نادراً ما نرى اليوم مساءلة لمبادئ الشفافية ومبادئ الحكم الجيّد هذه، حتّى أكثر الأسئلة النقدية أهمية تبقى غائبة.

هل تساعد حملات منظمة الشفافية الدولية على تدريب المواطنين العاديين بأنّ يروا ويفهموا ما تفعله حكوماتهم بشكل أفضل؟ أو أن يكونوا قادرين على قراءة الأخبار أو وثائق الدولة بشكل أفضل؟ لا يتم هذا بكل تأكيد. يتم النظر إلى الشفافية وعدمها دوماً من وجهة نظر أصحاب الأعمال والتكنوقراط التابعين لهم. لا يمكن إنكار نجاح منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي وغيرها من المنظمات في جعل وجهة نظر رأس المال العابر للحدود هي وجهة النظر الرئيسة لتقييم المؤسسات والأنظمة.

المزيد من التركّز الرأسمالي

في مرحلة معينة، كان على رأس المال العالمي أن يأخذ بحساباته مصالح حلفائه من المجموعات أو الأشخاص الذين يشكلون الطبقة الرأسمالية الوطنية بسبب تحالفاتها الداخلية وتقاليد الحكم المرتبطة بها، لكنّ هذه الطبقة كانت تفقد استقلالها النسبي بشكل متزايد على طول التحولات والأطوار الرأسمالية العالمية والتي توّجت بسقوط الاتحاد السوفييتي. ففي التسعينات تحرر رأس المال العالمي من الكثير من الحسابات والسمسرة التي كان عليه مراعاتها من قبل، عند تعامله مع حلفائه من الطبقات الرأسمالية الوطنية.

فإذا نظرنا أبعد من مسائل المخاطر والحسابات وتقدير التكاليف ونظرنا إلى الأهمية التي بات رأس المال العالمي يحوزها في حقبة العولمة، لوجدنا من المنطقي دفعه نحو تعديلات مؤسساتية تضمن التحوّل أكثر إلى حكومات تكنوقراطية قادرة على تنفيذ مطالبه رغم تعارضها في العديد من المرّات مع رغبات النخب المحلية. إنّ مطالبه تتضمن تنسيقاً مؤسساتياً أقوى بين الممسكين بالسلطات المحلية وتنفيذ السياسات النقدية والمالية العالمية. ربّما المثال الأفضل على تكييف الدولة مع الأنماط المؤسساتية المذكورة هو الاتحاد الأوروبي. ويمكننا رؤية ذلك من خلال وضع الكثير من آليات اتخاذ القرار في مستويات مؤسساتية أعلى، وغالباً خارج إطار المجموعات الوطنية لأعضاء الاتحاد، بل وحتّى خارج نطاق المسؤولين المنتخبين في هذه الدول الأعضاء.

ومن الأبعاد المهمة لهذه العمليّة هي الفضاءات المؤسساتية الجديدة التي تنشأ لتخدم أهداف رأس المال العابر للحدود في تشكيل إستراتيجيات مترابطة للتراكم والتشريع. مثال: إلغاء أيّة مساعدات زراعية، وخصخصة المؤسسات الوطنية المعنية بهذه المساعدات، ثمّ تحويل هذه المساعدات إلى قطاعات النقل كما حدث في الاتحاد الأوروبي لخدمة مصالح رأس المال العابر للحدود، الأمر الذي لم يعد ممكناً حتّى للنخب الوطنية أن تعارضه أو ترفض التأقلم معه.

الفساد يهزأ من الحقوق ويولّد ثقافة السريّة ويحرم المحتاجين من الخدمات العامة الأساسية

ويبدو لنا واضحاً هنا، لماذا تهاجم حملات مكافحة الفساد المحسوبية والشعبوية وغيرها من صيغ تشكيل المصالح التي تتعارض مع مثل هذه الوساطات المؤسساتية التي يسعى رأس المال العابر للحدود من خلالها إلى تثبيت نفسه ولو على حساب حلفائه القديمين من النخب الوطنية. ولهذا وبدلاً من أن تفقد الكثير من الدول أهميتها أو سلطتها، يمكننا استشعار ازدياد حجم مؤسساتها البيروقراطية والتكنوقراطية في زمن العولمة. وكما جادل بولانتزاس من قبل، لا يمكن للرأسمالية أن تتوسع وتتدول دون أن يصبح رأس المال عابراً للحدود، ولهذا تمّت عملية إعادة إنتاج التشكيلة الزمانية والمكانية ليصبح من الممكن استمرار الاستغلال الرأسمالي.

لقد تحول مفهوم «الشفافية» هذا إلى أيقونة مقدسة: لا يوجد زعيم أو نظام في العالم يجرؤ على تحدي هذا المفهوم. الافتراضات المسبقة بشأن الفساد لا شيء يقف بوجهها. التأثير الإيديولوجي والإدراكي والثقافي لهذا المفهوم السياسي للفساد هو مهم بقدر التأثير القانوني والتشكيل المؤسساتي والاقتصادي.

الفساد بريء براءة الذئب

نجحت جهود التشكيل الرأسمالي لمفهوم الفساد حول العالم بالتأثير في إدراكنا وفهمنا لأسباب الفقر والثروة. فالمفهوم الجديد للفساد أعلن مراراً بأنّ هدفه من مهاجمة الفساد، هو تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية حول العالم. فكما كتب بيتر إيغن عن إنشاء منظمة الشفافية الدولية: «الفساد– إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة– هو العائق أمام تطوّر الإنسان. إنّه يشوّه الأسواق التنافسية ويقود إلى إساءة تخصيص الموارد، ويثقل كاهل أكثر الناس فقراً وضعفاً في العالم... الفساد يهزأ من الحقوق ويولّد ثقافة السريّة ويحرم المحتاجين من الخدمات العامة الأساسية ويعمّق الفقر ويقوّض الأمل».

منذ البدء كان الأمر واضحاً: الفقر ونقص التطور هو بمعظمه نتاج الفساد، وهذه الحركة الجديدة ضدّ الفساد هدفها المطلق محاربة الفقر وتشجيع الديمقراطية. هناك اليوم مئات الكتب الأكاديمية والمقالات والتقارير التي تؤكد هذا الاعتقاد وتبيّن كيف يعيق الفساد التطوّر الاقتصادي. الخطاب المهيمن اليوم لا يقف عند الفقر وحسب، فالأزمات التي أصابت الاتحاد الأوروبي والانتفاضة في الشرق الأوسط والأوضاع الإنسانية المتردية في هايتي... إلخ، جميعها مردّها الفساد.

هذه المعتقدات المدعومة من جميع وسائل الإعلام السائد لها جذورها في المعتقدات النمطية في العصر الاستعماري، فالفكرة الأساسية هنا أنّ هناك مشكلة داخلية عند هؤلاء البشر غير المحظوظين هي المسؤولة عن ظروفهم السيئة. كانت الشمّاعة القديمة هي العِرق أو الدِّين بوصفهم يفسرون التفاوت العالمي. اليوم يقسم البشر إلى مجموعات غير قادرة على الحدّ من الفساد لأنّها غير متمدنة بشكل كامل «أي لا تملك السيطرة الذاتية الفاعلة»، ومجموعات عقلانية أكثر تطوراً لا يمكن إفساد مؤسساتها وقوانينها. وكما أنّ الخطاب الإيديولوجي القديم الذي يلقي باللائمة على «السكان الأصليين» على فقرهم الاقتصادي، كان عبارة عن تُرهّات، فخطاب الفساد اليوم بوصفه سبب الفقر لا يفسّر أيّ شيء. إنّه أداة للتلاعب الإيديولوجي ووسيلة للهيمنة السياسية.

قد يكون حديثنا صادماً للبعض، ولكنّ الوقائع التي شهدناها على مدى العقدين الماضيين أكثر من كافية لتكذيب هذه الأجندة القائلة بأنّ الفساد «البيروقراطي» يفسّر الفقر وعدم النمو الاقتصادي والتطوّر المعاق. فمن بين الدول التي تسجّل أدنى الدرجات في مقاييس الفساد/اللا شفافية في السنوات الماضية: الصين والهند. ففي مؤشر الفساد الذي تعتمده منظمة الشفافية الدولية عام 2010 احتلت الصين المرتبة 78 والهند المرتبة 87 وفي عام 2018 احتلت الصين المركز 87، والهند المركز 78، والبرازيل المركز 105. هل هذه المستويات المرتفعة من «الفساد» قد أنتجت نقص نمو اقتصادي أو ركود؟ العكس تماماً هو ما حصل. لقد تمتعت هذه الدول في العقود الماضية بمعدلات نمو اقتصادي تظهر مدى هشاشة مقاييس الفساد. لقد كان وسطي نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين في العقد الأول من الألفية هو 10,3% غير سامحة حتّى للأزمة المالية العالمية بإصابة اقتصادها بالركود. وكذلك الهند التي حققت نسبة نمو 7,1%. إنّ نسب النمو في هذه البلدان فاق بكثير نسب النمو في البلدان التي تحتل مراتب مرتفعة في مؤشر الفساد.

إنّ قوى الرأسمالية الاقتصادية والسياسية ليست مسلحة بالمحامين والأسلحة والمال وحسب، بل أيضاً بمسوقي الأفكار. إنّ تغطية الفساد السياسي بالتركيز على الفساد البيروقراطي أحد أهم أعمدة الأفكار التي تدعم النخب الرأسمالية تسويقها. ولهذا فعلى جميع قطّاعات اليسار، وعلى رأسهم الماركسيون أن يعيدوا صياغة مفهوم الفساد ليشمل الفساد السياسي.

إنّ إنتاج الأفكار التي تجد جذورها في الأجندات الاستعمارية وفي «العبء» الملقى على عاتق «الإنسان الأبيض» لتمدين العالم يهدف من بين ما يهدف إلى إخفاء أنّ الفقر والجوع هما منتجات رأسمالية حتمية وإلقاء عبئها على الفساد.

رسالة إبراهيم هنانو البلشفية

قبل 100 عام، كان القائد الوطني إبراهيم هنانو يقود الثورة مع رفاقه ضد الاستعمار الفرنسي في الشمال السوري.

■ وردة بطرس

ثورة الشمال

في نيسان 1919، بدأت المعارك الأولى لثورة الشمال. قاد الثورة إبراهيم هنانو الذي استطاع توحيد الثورات الصغيرة في المنطقة، وهكذا قاد عملياتها يوسف السعدون في سلقين وأنطاكية وعموم لواء اسكندرون، ونجيب عويد في منطقة حلب وريفها، ومصطفى حج حسين في جبل الزاوية، وشارك في الثورة عمر البيطار في الحفة. وأعلن الزعيم إبراهيم هنانو الثورة ضد الاستعمار الفرنسي رسمياً في أواسط شهر أيلول 1920، في بيان موجه إلى عموم أفراد الشعب للمشاركة في الثورة.

وبعد نشر هذا البيان بعدة أيام وصل هزاع أيوب، مبعوثاً من الشيخ صالح العلي إلى الزعيم هنانو، وعرض عليه باسم الشيخ التنسيق والتعاون بين الثورتين فرحب هنانو بذلك، واتفق مع رسول الشيخ على أن تنفذ قوات الثورة في المنطقة الشمالية احتلال بلدة جسر الشغور لكي تتصل الثورتان جغرافياً، وتستند كل ثورة في جانبها على أماكن نفوذ الثورة الأخرى. وتم تنفيذ الخطة فوراً، وتقدم هنانو باتجاه جسر الشغور، في أواخر شهر تشرين الثاني 1920، وهو يقود 250 ثائراً من حلب وكفر تخاريم و400 من سلقين واسكندرون و150 من جبال الساحل.

وصلت هذه الحملة، منتصف ليلة 28/27 تشرين الثاني 1920، إلى «مزرعة الشغارنة»، التي تبعد حوالي 3كم عن مدينة جسر الشغور، وكانت سرية من الجند الفرنسيين ترابط في المزرعة المقابلة «مزرعة السيجري» وتأكد هذا عند صدور نيران غزيرة من هذه المزرعة باتجاه طليعة الثوار، ونظراً لمناعة استحكامات الفرنسيين في المزرعة، صمم هنانو، أن يطوّق الأعداء بين فكي كماشة وكانت المعركة نصراً باهراً حيث أسروا فصيلة فرنسية تضم ضابطاً و25 جندياً، بالإضافة إلى فصيلة رشاشات تابعة لفوج الرماة الجزائريين الثاني والعشرين، واستسلمت حامية جسر الشغور، بعد هذه المعركة، دون قتال، لأن القسم الأكبر منها كان داخل مزرعة السيجري التي طوقها الوطنيون تماماً، ودخلت قوات الوطنيين إلى المدينة فاستقبلها الأهالي استقبال الأبطال، وهكذا أصبح الثوار يهددون مدينة إدلب ومنطقة الزاوية. وخاض هنانو مع رفاقه العديد من المعارك حتى عام 1921.

المقاتلون البلغار

من الجدير بالذكر، أنه كان من بين المقاتلين مع الزعيم هنانو، شابٌ بلغاري اسمه خريستو، ويشكل انضمام خريستو البلغاري وزملائه إلى الثوار ظاهرة جديرة بالدراسة، خاصة وأنها لم تكن الأولى من نوعها حيث سبقهم إلى ذلك بلغار وألمان أسرهم الشيخ صالح العلي فانضموا إليه في مقاومته للفرنسيين.

لم يذكر مؤرخو الثورة السورية عن خريستو ورفاقه إلا القليل، كما لا نعلم شيئاً عن الأسماء الحقيقية لأولئك البلغار ومعرفة من أين أتوا، وتفهم دوافعهم. لكن ذلك لا يعفينا من واجب تسليط الضوء على ظاهرة نادرة حين سقط أولئك الأبطال شهداء بعيداً عن بلادهم، دفاعاً عن قضية عادلة لشعب محتل.

«وإنّا لا ننفكّ ندافع عن أوطاننا حتى الموت، فلسنا بمسؤولين عمّا يسفك من الدماء في غايتنا المشروعة، نحن السوريين نموت ونتبلشف ونجعل البلاد رماداً ولا نخضع لحكم الظالمين»

يا أبناء سورية

يبدو بوضوح أن إبراهيم هنانو كان متابعاً لمجريات ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا، وله كما ذكر يوسف إبراهيم يزبك عدة مراسلات مع لينين يدلّ على ذلك أيضاً بيانه المؤرخ في أيلول 1920 والموجه إلى قناصل الدول الأجنبية، والذي جاء فيه:

«إننا لا نقصد من قيامنا هذا إلا حفظ استقلالنا ليمكننا تأسيس موازنة عادلة على أسس الحرية والمساواة... هذا وإنّا لا ننفكّ ندافع عن أوطاننا حتى الموت، فلسنا بمسؤولين عمّا يسفك من الدماء في غايتنا المشروعة، نحن السوريين نموت ونتبلشف «من البلاشفة وهو حزب لينين الذي قاد ثورة 1917 ويقصد هنانو بكلمة نتبلشف أي نثور» ونجعل البلاد رماداً ولا نخضع لحكم الظالمين»

وعلى الرغم من إشكالية الحامل الاجتماعي للثورة، فإن الفلاحين حملوا العبء الأكبر من النضال الوطني في الفترة الأولى من الاحتلال الاستعماري الفرنسي. ومن أدلة المكانة الرفيعة التي تمتع بها الفلاحون داخل الحركة الوطنية، النداء الذي أذاعه إبراهيم هنانو في 6 كانون الثاني 1921، والذي ابتدأ بمخاطبة الفلاحين والقرويين بـ «أهل القرى» وحثهم على القتال. وافتتح النداء بالعبارة التالية: أيها الفلاحون والقرويون يا بني وطني ... ويا أبناء سورية الأشاوس.

وخصّ إبراهيم هنانو الفلاحين بندائه في الأيام الأولى من عام 1921 بعد أن انحازت القوى الإقطاعية إلى جانب المستعمرين، أو اتخذت موقفاً مهادناً منهم.

انتهت الثورة عام 1921، وانسحب هنانو مع 40 رجاله باتجاه البادية، وبعد إقامة قصيرة في عمّان انتقل إلى فلسطين كطريق للوصول إلى أوروبا. ولكن سلطات الاستعمار البريطاني سلّمته إلى الفرنسيين، الذين أحالوه إلى سجن خان استنبول ثم إلى محكمة عسكرية فرنسية في حلب. وكانت المفاجأة أن المحكمة الفرنسية أطلقت سراحه. وكان ينتظره 30 ألف إنسان لاستقباله.

جنازة شعبية كبرى

توفي القائد إبراهيم هنانو في مدينة حلب عام 1935، وشارك الشيوعيون في تنظيم جنازة جماهيرية حاشدة للثائر الوطني هنانو في حي الجميلية. خرجت حلب بقضّها وقضيضها وراء جثمان هنانو. وفي الذكرى الأربعين لوفاته اندلعت الإضرابات في سائر المدن السورية مطالبة بالاستقلال. وبعد ستين يوماً من الإضراب اضطر الاستعمار إلى توقيع معاهدة عام 1936 التي ظهرت إلى الحياة بمساعدة الكتلة البرلمانية الشيوعية الفرنسية والرفيق خالد بكداش.

ماذا قالت الدراما السورية في زمن التراجع؟

تقول حكمة سويدية قديمة: «لو نطقت الحجارة لأضحى التاريخ أكذوبة كبرى». ويفهم من ذلك التاريخ الرسمي الذي دونته الطبقات الحاكمة. كما تقول حكمة إفريقية قديمة: سيبقى الصياد بطلاً إذا بقيت النمور بلا رواة.

■ عمر هيواني

ومن هنا فإن تاريخ الشعوب لم يكتب بقلم الرصاص، ولو اعتقدت قوى الهيمنة أنها تستطيع محو التاريخ بالممحاة المدرسية التي صنعوها، لأن التاريخ معمَّدٌ بالنضالات الطبقية منذ آلاف السنين.

أحكام التاريخ قاسية أيها السادة حتى لو طال الزمان، وسيحكم عليكم التاريخ في الصغيرة والكبيرة. في كل فكرة غير صحيحة حاولتم تثبيتها على تلافيف أذهان الناس خلال عقود.

حكمت المعرفة البشرية على بعض تلك الأفكار منذ القرن التاسع عشر، ولكن غبار التراجع في النصف الثاني من القرن العشرين سمح لقوى الهيمنة في الثقافة أن تبث أفكارها بكل قواها. ومن أبرز تلك الأفكار، هي محاربة فكرة التغيير الاجتماعي ونشر اليأس بين الناس حول التغيير.

لم تحدث هذه المحاربة بالشكل المباشر الفج الذي يشبه المبارزة المفتوحة، وإنما جرى التسويق عبر الكوميديا الجذابة التي تحاكي الحياة المحلّية والشعبية في سورية. والدليل على ذلك: هل هناك من لا يعرف المسلسل الكوميدي «يوميات مدير عام»؟

تقول كلمات أغنية المسلسل الذي بث لأول مرة منذ 25 سنة: عشنا وياما حنشوف. عوجا والطابق مكشوف. تيتي، تيتي، تيتـــي. رحتي مثل ما جيـــتي. بينما تصور حلقاته بطلاً يحاول إحداث التغيير على الطريقة الدونكيشوتية الفردية، وتكون النتيجة: مثل ما رحتي مثل ما جيتي، عوجا! أما الفكرة التي لم يقلها المسلسل صراحة، ولكن سوقها بشكل إشـــارات غير مباشرة: لن يحدث التغيير! عوجا!

اليوم وبعد 25 سنة على البث الأول للمسلسل، هل حقاً هي «عوجا» كما قيل. أم أن أصحابه مارسوا التخدير الفكري الجماعي للناس عبر وسائل الإعلام الجماهيرية؟ وحاولوا القول: ما في تغيير لا تعذبو حالكن! بس اضحكو معنا وتفاعلو مع الكوميديا شوي!

يا ترى ما هو مصير تلك الكوميديا الجذابة اليوم؟ خاصة وأن التغيير يدق كل الأبواب في الحياة ولن يترك أحداً وراءه. فالزمن ليس زمن التراجع أيها السادة، إنه زمن الصعود.

أخبار ثقافية

معرض حضارة تدمر

معرض للرسام الروسي فلاديمير زينين في موسكو عن حضارة تدمر وآثارها. افتتح في معهد الاستشراق في مدينة موسكو في شهر تشرين الأول الجاري معرض لوحات من الفن تشكيلي للرسام الروسي فلاديمير زينين تحت عنوان «تدمر رمز تلاقي الحضارات»، والمعرض مكرس لتجسيد حضارة تدمر التاريخية. يذكر أن تدمر كانت من أهم الممالك السورية القديمة التي ازدهرت بشكل خاص في عهد ملكتها زنوبيا، واستطاعت تدمر أن تنافس حضارة الإمبراطورية الرومانية القديمة. وخاصة في الفترة بين عامي 260–273 حيث أصبحت تدمر واحدة من أهم مدن الشرق.

من الصين

ذكرت الجمعية الصينية للمتاحف أن المتاحف الصينية استقبلت أكثر من 1,1 مليار زائر العام الماضي، فيما أظهر عدد الزوار– من الشباب– نمواً مطرداً. كما نشر قاموس موحد للمصطلحات باللغتين الصينية والتبتية يضم نحو 9 آلاف مصطلح جديد، حسب ما ذكرت السلطات المحلية. ويغطي القاموس مجموعة واسعة من التعبيرات الرائجة في مختلف المجالات، كالسياسة والاقتصاد والإنترنت والثقافة والقانون، وأرسلت الصين قمراً صناعياً جديداً لتجربة تكنولوجيا الاتصالات إلى المدار المخطط له من مركز شيتشانغ لإطلاق الأقمار الصناعية، ليستخدم في تجارب تكنولوجيا الاتصالات متعددة النطاق وعالية السرعة.

كانوا وكنا

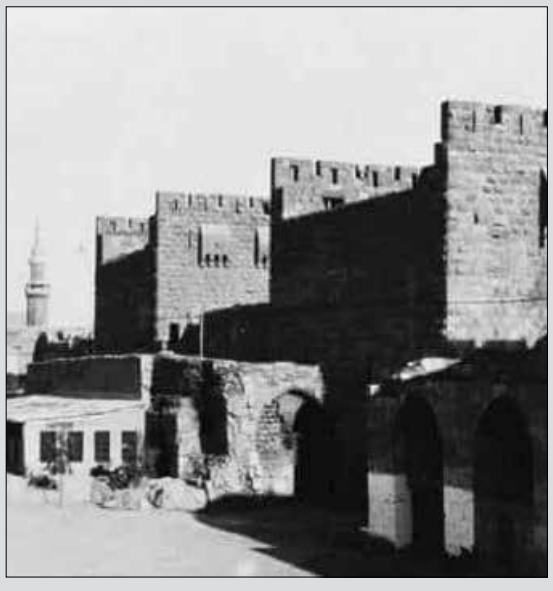

تعد قلعة دمشق الواقعة في الركن الشمالي الغربي من أسوار المدينة من أهم معالم فن العمارة العسكرية القديمة في سورية، كما تعد رمزاً من رموز النضال ضد الاستعمار الفرنسي والقوات الأجنبية، حيث كانت القلعة مركزاً لقيادة وتجمع وانطلاق الثوار وفصائل الأنصار المنطلقة لقتال الاستعمار أثناء انتفاضة الجلاء عام 1945. في الصورة قلعة دمشق عام 1935.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/10/20» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

إفراغ الفن من محتواه الاجتماعي

منذ بدايات ظهوره في منتصف القرن الماضي، أثار الفن التجريدي موجات واسعة من النقد بين الرسامين والنَقّاد. هل تعتبر الألوان المُجردة من أية فكرة أو موضوع فناً إذا نُثرت بعفوية على سطح اللوحة. ألا تكون تلك مجرد «شخبطة» لا معنى ولا قيمة لها؟

■ قاسيون

نقاشات حامية

كانت الإجابة عن تلك الأسئلة سبباً في نقاشات حامية الوطيس اندلعت بظهور التجريدية ولم تنته حتى اليوم. ورغم ذلك، تحت غطاء «الفن التجريدي»، ظهر عدد ضخم من الرسامين الذين قدموا آلاف اللوحات التي لا موضوع لها سوى كونها تحتوي على ألوان متناثرة يميناً ويساراً بلا معنى.

وقد بيعت تلك اللوحات على مر العقود بآلاف بل ملايين الدولارات. وتركت المتابع لها أمام سؤال محير ومُجهد في آن معاً، ألا وهو إذا كان إلقاء بعض الألوان الزيتية على القماش بعفوية يجعل من القماش لوحة، ألا يكون بذلك جميع البشر بلا استثناء رسامين؟

تُجيب الكاتبة البريطانية فرانسيز سوندرز، في كتابها «مَن دفع للرسّام»، الصادر عام 1993، عن هذا السؤال بشكل مختلف عن كل النَقّاد الذين دعموا أو رفضوا التجريدية. فالإجابة هنا ليست فلسفية أو نقدية فنية، بل سياسية في المقام الأول. وصدرت الترجمة العربية للكتاب عن دار الطليعة بدمشق في وقت لاحق.

ففي كتابها، تقدم سوندرز شرحاً وافياً وموثقاً بالأدلة والتواريخ والأسماء، لحيل وخدع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية خلال الحرب الباردة للسيطرة على الثقافة والفكر. وكيف أن الوكالة استخدمت في ذلك تمويلاً ضخماً لمفكرين وفلاسفة ورسامين كان بعضهم لا يعلم أنه ممولٌ من وكالة الاستخبارات، والبعض الآخر يعلم، وعمل طواعية وأحيانا كرهاً.

الحرب ضد الشيوعية

وفقاً للكتاب، اعتمدت الوكالة في حربها على الشيوعية في فترة الحرب الباردة على سياسة «داوني بالتي كانت هي الداء». فالحرب الباردة كانت حرباً ثقافية في المقام الأول حاولت فيها الولايات المتحدة محاصرة الشيوعية من داخلها.

وكان الهدف من تلك الحرب الثقافية هو تحويل صورة الولايات المتحدة في الأذهان حتى لا تبدو «أمريكا مقفرة ثقافياً» على حد وصف الكاتبة. لذلك كانت السياسة المتبعة هي تقديم عدد كبير من الصحف والمجلات الثقافية وإقامة عدد من المهرجانات الفنية التي تخدم كلها في النهاية ما يسمى بـ «الحرية الثقافية» في مواجهة الأفكار الشيوعية.

محاربة الواقعية

باشرت الوكالة محاربة الفن التصويري الواقعي بالفن التجريدي، ومولت في سبيل ذلك معارض عالمية وحملات دعائية تُنظّر وتعتمد التجريدية التعبيرية وترفع شأن رسامين بعينهم، منهم طبعاً رائد التجريدية الأميركي جاكسون بولوك.

كل ذلك لتفريغ الفن من محتواه، خاصة أن الواقعية التصويرية في تلك الفترة كانت مهتمة بإظهار معاناة الفقراء والعمال والفلاحين. وحتى اليوم لا يكاد يكون لعدد ضخم من رسّامي الواقعية الاشتراكية أدنى ذكر رغم مواهبهم الفذة، مقابل رسام مثل بولوك الذي تباع لوحاته اليوم بملايين الدولارات.

الأمر لا يقتصر على التجريدية، بل حتى في الغناء رعت مؤسسات ومنظمات فنية، ممولة من السي آي، أي بشكل مباشر، مغنين أمثال لويز آرمسترونغ وبزغ نجمه كنوع من التغطية على عنصرية أمريكا ضد السود.

حتى في الفلسفة مولت الوكالة صحفاً ضخمة ومؤتمرات تدعم ما يسمى «اليسار الديمقراطي»، في محاولة منها لضرب اليسار والشيوعية. ومن الفلاسفة الذين أتى الكتاب على ذكرهم حنا آردنت. هذا غير العدد الضخم من الروائيين.

الحرب الباردة

منذ نهاية الحقبة السوفييتية تم تهميش لوحات الواقعية الاشتراكية بشكل متعمد على المستوى العالمي لأنها كانت تصور معاناة الفقراء والمهمشين. الأمر الذي لا يروق للولايات المتحدة وتوابعها.

ووفقاً للمقال الذي نشرته سوندرز في جريدة الإندبندنت، 22 تشرين الأول 1995، احتقر معظم الأمريكيين الفن الحديث الذي نشأ في الولايات المتحدة في الخمسينات والستينات. حتى أن الرئيس الأمريكي السابق ترومان سخّر من التجريدية واعتبرها مزحة. وقال إنه يفضل أن يكون من «الهوتنتوت» على أن ينتمي لهذا الفن. والهوتنتوت مصطلح عنصري يعني التلعثم أو التأتأة، استخدمه الأوروبيون لوصف القبائل البدائية في جنوب إفريقيا.

هذا الأمر لم يكن في مصلحة الولايات المتحدة في خَضمِّ الحرب الباردة. خاصة بعد أن أدلى ترومان بتصريح آخر غاضب من أن أموال الضرائب تذهب لدعم هذا النوع من الرسم، واصفاً إياه بالقمامة.

قامت وكالة المخابرات المركزية بتشجيع وترويج اللوحة التعبيرية التجريدية الأمريكية حول العالم لأكثر من 20 عاماً. وقد دعت الوكالة إلى الفن التجريدي كدليل على الإبداع والحرية الفكرية والقوة الثقافية للولايات المتحدة. لمواجهة الفن السوفييتي والشيوعية.

بانهيار الكتلة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي، كانت الدعاية للتجريدية قد بلغت ذروتها. وتبع ذلك انهيار التوجهات الثقافية التي لمع نجمها مع نجم الشيوعية. وفي حين صار عدد ضخم من الرسامين الواقعيين في الاتحاد السوفييتي طي النسيان رغم لوحاتهم التي اتسمت بقدر عال من الموهبة والإبداع، بيعت لوحات لرسامين تجريديين بملايين الدولارات برعاية الـ سي آي أي.

على سبيل المثال لا الحصر، نرى في لوحة «عمال شباب في صناعة الصلب»، المرسومة عام 1961، للرسام إيفان بيفزينكو، عرضاً واضحاً لقيم الواقعية الاشتراكية في الفن، فاللوحة واقعية وتستعرض طبيعة حياة البروليتاريا عبر مشهد يعبر عن قسوة حياتهم اليومية. إلا أن لوحة كهذه تعتبر غير مقبولة في إطار الحرب الباردة الثقافية، لأنها تدعم أهداف المجتمع الشيوعي السوفييتي، وهي الآن غير معروفة أصلاً.

في المقابل نرى أن لوحة «رقم 17»، التي رسمت عام 1949، للرسام الأمريكي جاكسون بولوك قد بيعت بسعر 22 مليون دولار، في تشرين الثاني عام 2015، في معرض سوثبي الفني.

«باشرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية محاربة الفن التصويري الواقعي للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي بالفن التجريدي»